

المناطق الحرة وإمكانية الاستفادة منها في عملية التحول إلى الاقتصاد الحر في العراق

أ.د. هاشم مرزوك الشمري
جعفر عبد الأمير الحسيني

Abstract

In the Iraqi economic transition process, free trade zones can provide effective solutions for most of the difficulties facing the transition process. As Iraq possesses essential natural capabilities, the Iraqi free trade zone can have many attractive features especially when a solid preparation plan is followed.

The free trade zone provides the ability to construct advanced and comprehensive infrastructure facilities in a relatively short period of time by which the zone's economical activities can be accurately monitored and controlled. In addition, free trade zones provide the ability to construct advanced logistic systems and to implement the 'JIT' system for transportation which in turn can reduce to a high extent the social overburden resulting from the transition process. Furthermore, a suitable local jurisdiction system can be applied to the trade zone and maintained to fulfill the periodic requirements through a systematic evaluation.

The free trade zones can be considered as a launching platform for distributing the free market economic principles through expanding the investment activities which in turn impact the local economic sectors. This impact would encourage all economic sectors to pursue advanced economical methods and technologies in order to emerge in the new economic environment. As a result, major correction steps would be needed to be applied to the current economic sectors to increase productivity and would provide more alternatives to choose from for the Iraqi transition process.

ملخص

من الممكن أن تشكل المناطق الحرة سبيلاً لتذليل الكثير من الصعوبات التي تواجهها عملية التحول، ومحطة ملائمة للانطلاق إذا ما تم إعدادها بشكل جيد لهذا الغرض، سيما لما يحظى به العراق من مقومات طبيعية تزيد من إمكانية نجاح هذه المناطق وتمنحها ميزات عديدة للجذب، إذ تتيح المناطق الحرة إمكانية تشييد البنية التحتية فيها بصورة متكاملة ومتطورة بفترة وجيزة نسبياً، وتوجيه ومتابعة نشاطاتها الاقتصادية بدقة، وتقليل العبء الاجتماعي لعملية التحول بدرجة عالية، والمساعدة في تطبيق منظومة لوجستية متقدمة للنقل والعمل بنظام (JIT). وكذلك فإن المناطق الحرة تتيح تشريع منظومة قوانين ملائمة لمرحلة التحول وتطبيقها ضمن حدود المنطقة ويجري تقييمها بشكل دوري، الأمر الذي سيساعد في التكيف مع متطلبات المرحلة القادمة.

المقدمة

تختلف تجربة التحول إلى الاقتصاد الحر في العراق عن مثيلاتها من تجارب البلدان المتحولة الأخرى، إذ لا تقتصر التحديات التي يواجهها على الأعباء التقليدية لعملية التحول، بل يضاف لها أعباء التركة الثقيلة للحروب والحصار الاقتصادي التي شهدتها في العقود السابقة بما تسببت به من تخلف ودمار أصاب معظم البنى التحتية والقاعدة الانتاجية وتراجع كبير في مؤشرات التنمية البشرية، الأمر الذي أعطى لحالة التحول هذه طابعاً خاصاً، والذي يستلزم بدوره حلاً خاصاً أيضاً.

لذا فقد واجهت عملية التحول عقبات كبيرة وذات تأثير متبادل يصعب تجاوزها على مستوى العراق ككل، مما ولد ذلك صورة ضبابية عن الطريق الأنسب الذي ينبغي إتباعه لتطبيقها.

وعند دراسة المناطق الحرة يلاحظ أنها تشتمل على العديد من الخصائص والميزات التي يمكن توظيفها في تجاوز وتذليل الكثير من العقبات والصعوبات التي تعيق عملية التحول. ولا يراد هنا من المناطق الحرة في العراق ممارسة دورها التقليدي في تنشيط حركة التجارة وتشجيع النشاط الانتاجي من الموجه للتصدير وما إلى ذلك فحسب، وإنما الغاية هي العمل على تهيئتها لتكون قاعدة للانطلاق ونشر مبادئ الاقتصاد الحر في العراق، واستثمار التجارب الناجحة فيها للاسترشاد بها في اختيار التطبيقات الملائمة لعملية التحول ومن ثم سحبها على مستوى الاقتصاد الكلي وبما يتناسب وخصوصية وضع الاقتصاد في العراق، وذلك بهدف إنجاز عملية التحول بأقل ما يمكن من الوقت والتكاليف والأعباء الاجتماعية.

وقد جاء هذا البحث لدراسة تلك الخصائص والميزات التي تتمتع بها المناطق الحرة من حيث علاقتها بعملية التحول الاقتصادي، وإمكانية الاستفادة منها في إنجاز تلك العملية.

المشكلة :

في ظل الواقع الحالي ونتيجة للتركة الثقيلة للعقود السابقة يعاني العراق صعوبة في تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لإعداد

الوحدات الاقتصادية وتمكينها من العمل بنظام آلية السوق، مما شكل عقبة تقف عائقاً أمام تطبيق عملية التحول إلى الاقتصاد الحر، لذا فقد تطلب ذلك البحث عن سبل تجاوز هذه العقبة، والوصول بهذه العملية إلى نقطة شروع مناسبة يمكن الانطلاق منها لتطبيق استراتيجية تحول واضحة ومدرسة.

الفرضية :

تتيح المناطق الحرة إمكانية تهيئة المناخ الاستثماري، ومن ثم يمكن اتخاذها مدخلاً لنشر مبادئ الاقتصاد الحر وتوفير متطلباته بشكل تدريجي على مستوى العراق ككل، وبالتالي تحقيق عملية التحول إلى الاقتصاد الحر في العراق، كما أن إمكانية تطبيق أكثر من نموذج لعملية التحول في المناطق الحرة المتعددة ومن ثمّ تقييمها واختيار المناسب منها لحالة العراق سيوفر الكثير من وقت وتكاليف تلك العملية.

الهدف :

يهدف البحث إلى الكشف عن تحديات عملية التحول إلى الاقتصاد الحر في العراق، وإمكانية إقامة مناطق حرة ناجحة، وبيان مدى إمكانية الاستفادة منها وملائمتها كمدخل لإنجاز تلك العملية.

المنهجية :

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي في إثبات الفرضية عبر استخدام أسلوب الاستقراء والاستنباط وذلك حسب ما تقتضيه فقرات البحث.

الهيكلية :

لغرض تحقيق هدف البحث والتحقق من صحة الفرضية من عدمها فقد تم تقسيمه إلى الفقرات التالية : -
أولاً : تحديات عملية التحول إلى الاقتصاد الحر في العراق.
ثانياً : دروس مستفادة من تجارب المناطق الحرة.
ثالثاً : المناطق الحرة ودورها الممكن في عملية التحول الاقتصادي في العراق.
رابعاً : مدى ملائمة المناطق الحرة كمدخل لعملية التحول للاقتصاد الحر في العراق.

أولاً: تحديات عملية التحول إلى الاقتصاد الحر في العراق.

بعد أن أضحت العولمة سمة العصر أصبح الانفتاح خياراً استراتيجياً راجحاً، ففي ظل التقدم التقني الهائل وثورة المعلومات وعولمة التجارة برزت الكفاءة والقدرة على المنافسة كوسيلة فاعلة للنهوض بواقع الاقتصاد. إن هذا التصور الجديد قد دفع بالعراق إلى اتخاذ قرار التحول نحو الاقتصاد الحر واعتماده منهجاً لتحقيق التنمية المستدامة.

إن أحد أهم الدروس المستوحاة من التجارب التنموية العالمية الناجمة بأن حجر الزاوية لأيّة عملية تنموية مستدامة هو توافر

مناخ أعمال واستثمار قوي يقود إلى زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل للأفراد وزيادة العوائد المالية للاستثمارات العامة وبما يسهم في النهاية في رفع معدلات الرفاه للجميع. وفي الوقت ذاته فإن هذا المناخ الاستثماري الملائم هو نتاج توافر مجموعة من العوامل المؤسسية، مثل وجود بنية تحتية مادية وتشريعية ملائمة، وفعالية المؤسسات في تسهيل المعاملات التجارية والمالية، ووجود تنمية بشرية حقيقية، واتخاذ سياسات اقتصادية سليمة، فضلاً عن خلق قنوات للتواصل والتفاعل بين المنشآت المحلية والبيئات الخارجية. لكن محاولة تحقيق ذلك في حالة العراق تواجه الكثير من التحديات الإستراتيجية وعلى مختلف الأصعدة.

ولغرض توضيح هذا الموضوع سيتم التطرق إلى المحاور الآتية:-

١. مفهوم عملية التحول إلى الاقتصاد الحر.

يقصد بعملية التحول إجمالاً تقليص دور الدولة وفسح المجال لآليات السوق لتمارس دورها في بناء الاقتصاد وإعادة تخصيص الموارد وفقاً لمبدأ القيمة التي يعبر عنها بالسعر. وتستند عملية التحول هذه عادة إلى ثلاثة عناصر أساسية، هي:

- الوحدات الاقتصادية: وتتمثل بالمنتجين والمستهلكين، أفراداً أو مجموعات، والبنوك... الخ، وهي تمثل الجهة التي تتم عبرها عملية التحول.
- البيئة العامة: أي البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتشريعية التي تجري فيها عملية التحول.
- الدولة: وهي الجهة التي تتولى إدارة ورعاية المرحلة الانتقالية لعملية التحول.

ويعد تهيئة وإنضاج كل من هذه العناصر الثلاث شرطاً ضرورياً لإنجاز عملية التحول.

فعلى صعيد الوحدات الاقتصادية يتطلب منها مغادرة ثقافة التسيير السائدة في الاقتصادات المركزية وتبني ثقافة المبادرة، واكتساب المهارات الفنية والمعرفية والإدارية، وأيضاً الالتزام بسيادة القانون واحترام الوقت والإيمان بمبدأ المنافسة والتعويل على زيادة الانتاجية لرفع مستوى الدخل وغير ذلك مما من شأنه تأهيل هذه الوحدات الاقتصادية للاضطلاع بقيادة الاقتصاد عبر نظام آلية السوق.

ومع ذلك فإن هذه الوحدات الاقتصادية لا يمكن أن تؤدي دورها بنجاح دون توفر بيئة عامة مناسبة تمكنها من التحرك بحرية من خلالها، فهي بحاجة إلى قاعدة مادية وتشريعية ملائمة وتوفر الاستقرار السياسي والأمني.

وهنا يأتي دور الدولة في المرحلة الانتقالية لعملية التحول والذي يبرز بثلاث مهام رئيسية:
الأولى: تحديد السيناريو الأنسب لعملية التحول.
والثانية: توفير البيئة العامة الملائمة لعمل الوحدات الاقتصادية بنظام آلية السوق.
والثالثة: التقليل من الأعباء الاجتماعية التي يمكن أن تنجم عن عملية التحول.

ويتطلب إنجاز هذه المهام توافر العديد من العوامل التي تتيح للدولة استيعاب الواقع وتحديد الأهداف بوضوح، ودراسة السيناريوهات المطروحة لعملية التحول، وتقييم نتائج التطبيق ليتسنى لها تحديد المسار الصحيح. من ذلك يمكن إدراك صعوبة أداء تلك المهام، وفداحة الأعباء التي يمكن أن تنجم عن الإخفاق في تحقيقها، وهو ما يدعو إلى البحث سبل الحد من تلك الصعوبة والأعباء.

٢. أبرز التحولات الاقتصادية في تاريخ العراق الحديث^(١).

- أ. خلال مدة الحكم الملكي سادت سياسة اقتصادية حرة اقتصر فيها دور الدولة على توفير متطلبات وشروط نجاح المشروعات الخاصة.
- ب. بعد عام ١٩٥٨ اتجهت الدولة نحو توسيع دور القطاع العام دون أن تحد من دور القطاع الخاص.
- ت. منذ عام ١٩٦٣ دعت الحكومة إلى تطبيق (النهج الاشتراكي) وبادرت إلى تأميم القطاع المصرفي ومجموعة من المشاريع الصناعية.
- ث. بعد عام ١٩٦٨ سيطرت الدولة على مختلف النشاطات الاقتصادية، الصناعية والزراعية والخدمية، واقتصر دور القطاع الخاص على بعض المشاريع الصغيرة.
- ج. بعد عام ١٩٨٧ أرغمت الضغوط الاقتصادية الدولية على التوجه نحو الخصخصة، إذ تم بيع أكثر من (٧٠) منشأة حتى منتصف عام ١٩٨٩، كما تم عام ١٩٩١ إصدار قانون سوق بغداد للأوراق المالية^(٢).
- ح. بعد عام ٢٠٠٣ تم اعتماد الاقتصاد الحر منهجاً عاماً للبلاد كما ورد في المادة (٢٥) من الدستور العراقي^(٣).

لقد كان لهذه التحولات الأثر البالغ في رسم الملامح الحالية لاقتصاد العراق، فقد أدت التوجهات الاشتراكية بدعوى تحقيق عنصر العدالة إلى انخفاض الانتاجية وإضعاف عنصري الكفاءة والمنافسة، وبالتالي فإن ما تحقق من تقدم على المستوى الفردي قابله تراجع أكبر على مستوى الاقتصاد الكلي، وتحول العراق من بلد مصدّر للكثير من المنتجات إلى مستورد لها، وفي المحصلة النهائية أدى العمل بتلك التوجهات إلى فقدان اقتصاد

(١) انظر في ذلك:

--داود سلوم عبد الحسين الخزرجي : الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة ، الكوفة ، ٢٠٠٨ ، ص ١٥٠-١٥٤ .

خزرجي قاسم محمد أبو تراب : واقع الخصخصة في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٧ - ٢٠٠٥) ومستقبلها في ظل إستراتيجية التنمية الوطنية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة ، البصرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٨ - ص ٧٠ .

(٢) المكتبة القانونية العراقية ، الموقع الإلكتروني www.iraq-lq-law.org .

(٣) الموقع الإلكتروني الرسمي www.mofa.gov.iq .

العراق للعناصر الثلاث المذكورة (أي العدالة والكفاءة والمنافسة) معاً.

فمن ناحية، دفعت إجراءات تأميم المنشآت الصناعية وإحكام الخناق على الطبقة البرجوازية، ذات الخبرة والدبلوماسية العالية والإمكانات الإدارية والمالية الكبيرة، إلى الهجرة برؤوس أموالها للاستثمار في الخارج. كذلك الحال في مجال الإنتاج الزراعي، إذ أدى تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي المتضمنة تحديد الملكية الزراعية إلى انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي وقدرته على التصدير.

ومن ناحية أخرى، أضحت الدولة مالكة لقطاع صناعي وزراعي وتجاري ومصرفي كبير، بإدارة بيروقراطية تفتقر إلى الخبرة والتجربة العملية أسهمت في رفع تكاليف الإنتاج وتدني نوعيته، فنجم عن ذلك تبديد موارد الدولة وتحميل اقتصاد العراق أعباء كبيرة.

وقد تم تغطية تلك الإخفاقات من خلال الإيرادات السخية للنفط، إذ تزايدت نسبتها إلى إجمالي صادرات العراق لتبلغ أكثر من (٩٩%) في السنوات التي تلت عام ٢٠٠٣، وبذلك قد ورث العراق في هذه المرحلة اقتصاد وحيد الجانب بامتياز.

٣. معوقات عملية التحول الاقتصادي في العراق.

ورث العراق ملفاً اقتصادياً شائكاً ومعقداً، إذ أتت سياسات العقود الأخيرة السابقة على معظم أركانه ودعاماته، فلم تعد هناك أسساً سليمة يمكن البناء عليها، وهذا يعني ضرورة إعادة التأسيس والبناء من جديد. ويمكن التأسيس إلى بعض ذلك كالآتي:

- الاختلالات الهيكلية في معظم قطاعات الاقتصاد.
- نقص كبير في البنى التحتية وانهيار القاعدة الإنتاجية.
- تخلف التشريعات عن مواكبة المستجدات المحلية والعالمية.
- ضعف مؤشرات التنمية البشرية.
- ضعف النظام المؤسسي العام والخاص.
- الافتقار إلى قاعدة بيانات.
- الفجوة التكنولوجية والمعلوماتية.
- الافتقار إلى الشفافية وانتشار الفساد المالي والإداري.
- تخلف القطاع المالي والمصرفي، وشحة في التمويل.
- غياب الشعور بالمواطنة وعدم الجدية في احترام سيادة القانون.

- ضعف الأداء الإداري والاقتصادي للمؤسسات الحكومية.

إن هذه المشاكل وغيرها، فضلاً عن المشاكل السياسية والأمنية والاجتماعية التي تمثل البيئة التي يعمل فيها الاقتصاد قد جعلت من الصعب إيجاد الحلول المناسبة، بل أنها حالت دون إمكانية تكوين تصور واضح ومحدد عن الإستراتيجية المثلى التي ينبغي إتباعها لتجاوز هذه المشكلات وانجاز عملية التحول، سيما وأن وجود تلك المشاكل يزيد من العبء الاجتماعي والمادي لهذه العملية، وهو ما يؤثر على خطورة الاختيار لكيفية التطبيق، ولا يمتلك العراق فسحة لإتباع أسلوب التجربة والخطأ في الوصول

(١) د. عبد الحسين محمد العنكي : الإصلاح الاقتصادي في العراق - تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١.

إلى الاختيار الأمثل، وينبغي أن لا ننسى بأن الإصلاحات في الاتحاد السوفيتي السابق (البروسترويك) قد تسببت في انهياره^(١). وقد يكون من نافلة القول أن كل ساعة يتأخر فيها العراق عن الشروع في الانطلاق بالاتجاه الصحيح تعني اتساع الفجوة وتقويت فرصة من التقدم ومزيد من تكاليف الفرص البديلة، لكن في الوقت ذاته فإن عدم الشروع في الانطلاق هو أفضل من الانطلاق في الاتجاه الخطأ، وهذا يشير إلى أهمية البحث عن الآلية التي يتم من خلالها الاهتداء إلى الاختيار الأمثل بأقل ما يمكن من الوقت والتكاليف المادية والأعباء الاجتماعية.

٤. إشكالية الاستثمار في العراق.

لعل من البديهي من حيث التصور العام الذهاب إلى أن استهداف مستويات مرتفعة من الاستثمار في القطاع الحقيقي هو شرط ضروري لزيادة الانتاجية وتسريع التنمية، وهذا الشرط يعد بدوره أحد مقومات نجاح عملية التحول إلى الاقتصاد الحر. وبغض النظر عن إمكانية توجيه الاستثمار الوجهة الصحيحة، فإن هناك في العراق ما يعترض طريقه، سواء المحلي منه أو الأجنبي. ويمكن بيان ذلك كالآتي :-

أ. تخصيصات الاستثمار.

يشير واقع الاقتصاد العراقي وفي ظل الفجوة التكنولوجية والمعرفية الكبيرة التي يعاني منها العراق إلى أن إمكانياته المالية لا تتلاءم ومتطلبات النهوض. مما يدل على ضرورة البحث عن السبل الكفيلة بتحقيق تلك المتطلبات.

الجدول (١) يبين حجم الاستثمارات المطلوبة وحجم التخصيصات المعدة لها وحسب تقديرات فريق الأمم المتحدة والعراقيين للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) وكالآتي :-

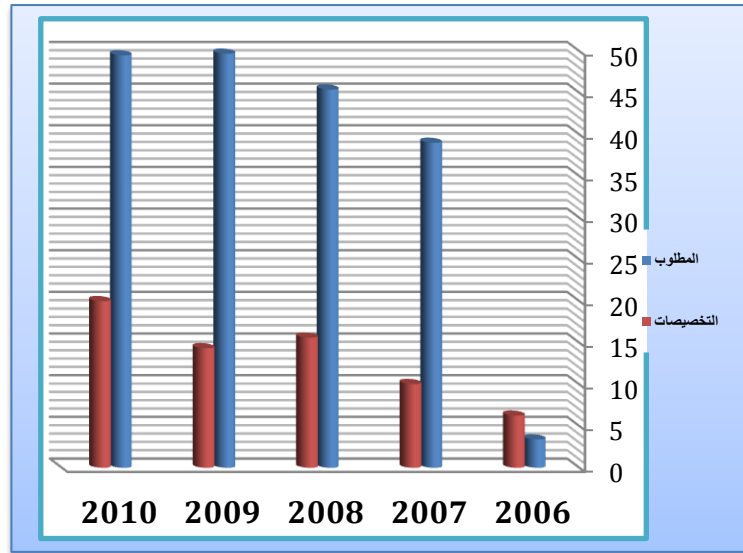
الجدول (١) المطلوب والمخصص للاستثمار في العراق للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) (مليار دولار)					
السنة الاستثمار	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
المطلوب	٣,٤	٣٩	٤٥,٤	٤٩,٧	٤٩,٥
التخصيصات	٦,٢٦	١٠,٠٥	١٥,٦٢	١٤,٣٥	٢٠
حجم الفجوة	٢,٨٦	٢٨,٩٥	٢٩,٧٨	٣٥,٣٥	- ٢٩,٥
Source: Dr. Kamal Al-Basri, Introduction to Iraq Economy, Commercial Attaché - Embassy of Republic of Iraq, p ١٧.					

يلاحظ من خلال الجدول (١) أعلاه وجود فائض قدره (٢,٨٦) مليار دولار في المبالغ المخصصة للاستثمار لعام

٢٠٠٦ ، مما يدل على انحسار خطط الاستثمار بسبب تردي الوضع الأمني في ذلك العام، بينما شهدت السنوات (٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩) عجزاً متزايداً في التخصيصات الاستثمارية مقابل المطلوب منها ، إذ بلغ نحو (٢٨,٩٥ و ٢٩,٧٨ و ٣٥,٣٥) مليار دولار على التوالي، ويعزى ذلك إلى التوسع في الخطط الاستثمارية، من ناحية، وتراجع أسعار النفط بعد منتصف عام ٢٠٠٨ بسبب الأزمة المالية العالمية، من ناحية أخرى. في حين انخفض هذا العجز في عام ٢٠١٠ إلى (٢٩,٥) مليار دولار، وذلك بسبب زيادة إيرادات النفط الناجمة عن التحسن النسبي لأسعاره.

الشكل (١)

مقارنة التخصيصات بالمطلوب للاستثمار في العراق للمدة (٢٠١٠ - ٢٠٠٦) (مليار دولار)



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (١).

(*) مصطلح مناخ الاستثمار يعرف على العموم بأنه يشمل خصائص «السياسة العامة والبيئة المؤسسية والسلوكية والمادية، الحاضرة والمتوقعة، التي تؤثر في عائدات الاستثمار والمخاطر المرتبطة به». ويشمل هذا التعريف في صيغته المختصرة الحوافز الاقتصادية التي تتأثر بسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الرقابية وإجراءات الإدارة العامة، والحوافز التي تتجسد في الترتيبات المؤسسية، مثل حماية حقوق الملكية وحكم القانون واستقرار الحوكمة. (د. ناجي بن حسين: دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٣).

كما يلاحظ من خلال الشكل (١) حجم الفجوة بين حجم الاستثمار المطلوب حسب الخطط الموضوعة له، من ناحية، وتخصيصات الاستثمار في الموازنة العامة، إذ يظهر بوضوح العجز الكبير في التخصيصات الاستثمارية.

ب. مناخ الاستثمار في العراق (*)

يمكن تناول ذلك من خلال الآتي :-

(١) بيئة الاستثمار في العراق:

لا تتوقف إشكالية الاستثمار في العراق على حجم الفجوة الاستثمارية وإمكانية ملئها بتوفير السيولة النقدية، بل أنها تتجاوز ذلك لتشمل عملية نقل التكنولوجيا المتقدمة ببعديها الفني والمعلوماتي وإدخال الممارسات الإدارية الحديثة للارتقاء بالاقتصاد إلى مصاف الاقتصادات الرقمية. ولعل الطريق الأقرب لتحقيق ذلك يكون عبر الاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن جذب الأخير يتطلب توفير بيئة ملائمة

لممارسة نشاطه الاستثماري يستطيع من خلالها تحقيق عائد مجزي على الاستثمار ومستوى مقبول من المخاطر. وبالرغم من تمتع البيئة الاستثمارية في العراق بوجود قانون استثماري ينطوي على الكثير من الحوافز الضرورية، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تتسبب في عزوف المستثمر الأجنبي عن الاستثمار في العراق.

وإذا ما تجاوزنا الهاجس الأمني والسياسي، فإن تخلف القاعدة المادية للاقتصاد وعدم كفاءة ومرونة أجهزة الدولة في التفاعل المطلوب مع المستثمرين، وغياب العمل بنظام النافذة الواحدة، وضعف الانضباط الإداري، والافتقار للمصارف التجارية ذات الاستجابة السريعة للمتطلبات الآنية، وضعف شركات التأمين، وغيرها قد جعلت من بيئة الاستثمار في العراق غير مشجعة.

وعند مراجعة المسح السنوي لسهولة ممارسة الأعمال "Doing Business in Iraq" الذي يجريه البنك الدولي، يلاحظ أن نتائجه تعكس صعوبة ممارسة النشاطات الاقتصادية في العراق. ولدى مقارنة البيئة الاستثمارية في العراق بمجموعة من الدول، كمصر، والأردن، وإيران، والمغرب، وماليزيا، وسنغافورة باستخدام بيانات المسح الاقتصادي للبنك الدولي، يلاحظ أن العراق يمثل البيئة الاستثمارية الأصعب نسبياً^(١).

(٢) أنظر :-

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير : تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٢ ، واشنطن ، ٢٠١١ ، ص ٦.

- الشركاء الدوليون في العراق بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة والبنك الدولي : كتاب ملخص أوضاع العراق ٢٠١٠ ، ص ٤٢.

(*) تعرف على العموم بأنها تشمل الاستثمار في المعرفة والمعدات والهيكلة التنظيمية.

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع البنك الدولي : المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ، ٢٠٠٨ ، الطبعة الأولى ، المطبعة الوطنية ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٦.

ويوفر هذا المسح تصنيفاً من حيث الرتب بناء على الزمن والتكلفة اللازمة لتنفيذ الأنشطة التجارية الأساسية، فقد احتل العراق عام ٢٠١١ المرتبة ١٥٩ من أصل ١٨٣ بلداً، فمثلاً في تسجيل الملكية كان العراق في المرتبة ٥٣، واحتل المرتبة ١٧٥ في البدء بنشاط تجاري ، وفي حماية المستثمرين المرتبة ١١٩، والتجارة عبر الحدود المرتبة ١٨٠، وإنفاذ العقود المرتبة ١٣٩^(٢).

(٢) بيئة الأعمال في العراق:

تؤدي بيئة الأعمال دوراً رئيساً في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال قوى السوق وهو الذي يتوقف عليه تحسين مستويات المعيشة وخفض مستوى الفقر. إذ أن هذا النمو لا يتحقق إلا عندما تحسن المنشآت إنتاجية العامل عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري والمادي والقدرة التكنولوجية^(*)، وهذه المنشآت لن تستثمر إلا عندما تكون بيئة الأعمال مؤاتية.

في العراق وبعد أن كان قبل ثلاث عقود ينظر إليه على أنه البلد الأكثر تطوراً في الشرق الأوسط ويتصدر دول المنطقة في مؤشرات النمو والتنمية البشرية، فقد تسببت الأوضاع التي مرّ بها في العقود الأخيرة الماضية في ضعف تلك المؤشرات^(١)، مما انعكس سلباً على تفاعل الفرد مع مؤسسات الدولة، والذي تجسد في غياب الشعور بالمسؤولية تجاه الصالح العام وعدم احترام سيادة القانون، فنجم عن ذلك تحديات أمنية وإدارية واقتصادية كبيرة.

لقد أفرز النهج السياسي والاقتصادي للحقبة السابقة ممارسات منافية للمصالح الوطنية العامة تسببت بشكل مباشر في هدر حقوق الأفراد، فولدت لدى هؤلاء الأفراد شعور بالغين والحرمان، الأمر الذي دفعها إلى الثأر من الدولة وممتلكاتها، فكان تفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة وما نتج عنها من فساد مالي وإداري من أبرز تجلياتها، كما كان ضعف الأداء الإداري والاقتصادي للمؤسسات الحكومية من أوضح مصاديقها.

ومن الملاحظ أن رواد الفكر الاقتصادي، وحتى وقت قريب، كانوا ينادون بأهمية إجراء الإصلاحات الاقتصادية دون الإشارة إلى الوعاء الاجتماعي (بيئة سيادة القانون)، إلا أن فشل بعض تجارب الإصلاح، كما في روسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية، قد دعا إلى إعادة دراسة متطلبات الإصلاح الاقتصادي.

وفي دراسة أعدها Michael Walker رئيس (معهد فريزر للبحوث) تهدف إلى تفسير أسباب الرخاء الاقتصادي، وقد شملت الدراسة ١٣٥ دولة، فتوصلت إلى نتيجة مفادها أنه بالرغم من أهمية تشريع وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق الرفاه الاقتصادي، إلا أن العامل الأكثر أهمية هو احترام سيادة القانون، وأثبتت إحصائياً أن علاقة الرفاهية بسيادة القانون هي أقوى من علاقتها بالإصلاحات الاقتصادية^(٢).

مما تقدم يتضح أن الواقع الحالي لاقتصاد العراق ينطوي على تحديات عديدة متداخلة وذات أبعاد مالية وفنية ومعرفية وقانونية واجتماعية، وإذا كان بالإمكان تجاوز بعضها عبر الاستثمار الأجنبي المباشر فإن البعض الآخر من هذه التحديات يحول دون إمكانية استقطاب هذا النوع من الاستثمار، من هنا تتجلى صعوبة اتخاذ القرار في رسم خارطة طريق لعملية التحول الاقتصادي وتحقيق أهدافها.

وهذا ما يدعو إلى مراجعة مؤهلات وخصائص العراق الاقتصادية، والبحث عما يمكن اتخاذه بؤراً للانطلاق في عملية التحول وبناء اقتصاد العراق بخطى واثقة ومدرسة.

ثانياً : دروس مستفادة من تجارب المناطق الحرة.

تعد المناطق الحرة من أبرز المراكز المحفزة للنشاط الاقتصادي والتجاري ، وذلك نتيجة لفضالة القيود والمعوقات المحددة لذلك النشاط وإمكانية توفر العوامل الأساسية واللوجستية الساندة لها، فهي نظرياً بمثابة الدولة المستقلة من حيث إمكانية اتخاذ إجراءات خاصة وتطبيق تشريعات مختلفة عما هو عليه في سائر المناطق الأخرى في البلد.

١. مفهوم المناطق الحرة.

تعددت الصياغات التي تعبر عن مفهوم المناطق الحرة ، إلا أن جميعها ينتهي عند الغاية ذاتها، لذا يمكن الاكتفاء بالتعبير عنها بكونها " قطعة محددة من الأرض الوطنية معزولة بأسوار تكون

قريبة من الموانئ أو المطارات أو التقاء الطرق أو المنافذ الحدودية ولا تخضع لقوانين البلد ، إذ لها قوانينها وأنظمتها الخاصة التي تسهل لها ممارسة أعمالها التي أقيمت لأجلها بكل حرية ويسر ، التي تسمح بدخول الواردات إليها بدون رسوم أو تعريفات جمركية ، وتقوم لاحقاً بإعادة تصدير المنتجات والسلع منها بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها^(١).

من خلال التعريف السابق يمكن تحديد أبرز خصائص المناطق الحرة والتي يمكن توظيفها في عملية التحول الاقتصادي وكما يأتي :-

- أ. إنها قطعة محددة ومعزولة من الأرض الوطنية.
 - ب. تكون عادةً قريبة من الموانئ ومنافذ التصدير.
 - ت. يمكن إنشاء أكثر من منطقة حرة.
 - ث. تتمتع باستقلال قانوني وإداري.
- نظراً لهذه الميزات، فإنه يمكن إدخال الإصلاحات وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار في حدود المنطقة الحرة وإن لم يتحقق ذلك في عموم البلد، مما سيوفر ضمانات أساسية لحماية المستثمرين، وبذلك سيتمكن البلد من استقطاب الاستثمار - سيما الاستثمار الأجنبي المباشر- الذي سيعمل على مليء الكثير من الفجوات، ولعل من أبرزها الفجوة التكنولوجية والفجوة المعلوماتية، فضلاً عن الفجوة المالية.

٢. دروس من تجربة التحول في الصين.

من المفيد جداً عند التخطيط لعملية التحول الاقتصادي في العراق الالتفات إلى تجربة الصين في المناطق الحرة، وذلك لوجود العديد من القواسم المشتركة الموجودة في الحالتين، والتي من أبرزها:

- السعي لتفعيل آلية السوق في الاقتصاد.
- الافتقار للبنية التحتية.
- الافتقار للتكنولوجيا المتقدمة.

ففي الصين كان الحصول على التكنولوجيا المتقدمة يتطلب الاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وجذب هذا الاستثمار يتطلب توفير بنية تحتية جيدة ، من الناحية المادية، ووسط رأسمالي لا مركزي لممارسة نشاطه، من الناحية التشريعية.

فأما تطوير البنية التحتية، فقد كان من العسير النهوض بها على مستوى الصين وفي ظل إمكانياتها المادية والفنية المحدودة في ذلك الحين.

وأما على المستوى التشريعي ، فبالرغم من تبنيها سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٨ ، إلا أنها، وبعد صدمتها بالنتائج الفاشلة لتجاربها في تحديث الاقتصاد، كان إجراء تجارب

لإيجاد الصيغة المناسبة لتحويل اقتصاد الصين من المركزي إلى الحر (اسلوب التجربة والخطأ) سيكلفها أثمان باهظة.

هنا جاء دور المناطق الحرة، فقد تم استغلال موانئها في مناطق السواحل الشرقية بعدها النافذة على العالم الخارجي ، وأقامت عندها مناطق حرة، إذ وجدت فيها الحلول لكل المعضلات السابقة وذلك للأسباب التالية :-

أ - تمكنت ببسر من توفير البنية التحتية بما يتلاءم ومتطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر كونها مناطق صغيرة ومحدودة.
ب - كون المناطق الحرة معزولة، فقد استطاعت توفير المناخ التشريعي الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر بإجراء تغييرات جذرية واختبار نتائجه دون الاضطرار إلى تطبيق ذلك على عامة الصين.

ت - ومن خلال التحلي بالمرونة العالية ، وبعد إخضاع النتائج للقياس والعمل على تجنب السلبيات، تمكنت من تحديد الأنموذج الملائم لحالتها، ليتم بعد ذلك، وعبر عملية ديناميكية، من التوسع في تطبيق هذا الأنموذج وسحبه بشكل تدريجي على مناطق متعددة من السواحل الشرقية للصين (*)، ثم امتدت لتصل في مراحل تالية إلى المناطق الغربية ثم الجنوبية منها. وبذلك تمكنت من الحصول على التكنولوجيا المتقدمة والتي استطاعت من خلالها تحقيق نهوضها الاقتصادي . فقد بلغ عدد المشاريع المملوكة أجنبياً في الصين عام ١٩٩٣ بنحو (٨٠) ألف شركة، احتلت التكنولوجيا الحديثة فيها (٤١%) من إجمالي الإنتاج الصناعي عام ٢٠٠٢، وأصبحت ثاني أكبر جاذب للاستثمار في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، كما بلغ حجم العمالة الصينية في هذه المناطق (٤٠) مليون عام في عام ١٩٩٠ (١).

ومنذ أن فتحت الصين أبوابها للاستثمار الأجنبي المباشر عام ١٩٧٩ نجحت في تحقيق نمواً مذهلاً في جذب ذلك الاستثمار وكما يظهر في الجدول (٢) الآتي :-

الجدول (٢) قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين لسنوات مختارة (مليون دولار)					
السنة	١٩٨٤	١٩٨٩	١٩٩٤	١٩٩٩	٢٠٠٤
قيمة الاستثمار	١٤١٩	٣٣٩٣	٣٣٧٨٧	٤٠٣١٩	٥٧٥٥٣
المصدر:					
محمد ناجي محمد الزبيدي : فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في إنماء المناطق الحرة دراسة نماذج مختارة لبلدان آسيوية - الصين - الإمارات العربية المتحدة - العراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد ، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٢٠١.					

(*) كانت البداية في عام ١٩٧٩ بإقامة أربع مناطق حرة على سواحل شرق الصين وهي (شننشن ، تشوهاي ، شانو ، شيامن) ، وبعد نجاحها عمدت عام ١٩٨٤ إلى إضافة (١٤) منطقة ساحلية في الشرق من الصين أيضاً ، ثم أضافت بعد ذلك (١٥) منطقة حرة أخرى و(٤٩) منطقة للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية و(٥٣) منطقة تنمية صناعية للتكنولوجيا المتقدمة ، معظمها ساحلية ، فقد استحوذت هذه المناطق الساحلية على (٨٥%) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية ، استغلت وجود الموانئ فيها ، فانعكس ذلك على الموانئ مما أدى إلى تطورها وإنعاش الحركة التجارية فيها.

(١) محمد ناجي محمد الزبيدي: مصدر سابق، ص ٨٢ و ص ٢١٦.

يتضح من الجدول (٢) النمو المتسارع في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي استطاعت الصين اجتذابها عبر إقامتها للمناطق الحرة، فقد حققت زيادات متواصلة خلال المدة المذكورة ، إذ أنها ارتفعت من (١٤١٩) مليون دولار عام ١٩٨٤ إلى (٣٣٩٣) مليون دولار عام ١٩٨٩ ثم إلى (٣٣٧٨٧) مليون دولار عام ١٩٩٤ ثم إلى (٤٠٣١٩) مليون دولار عام ١٩٩٩ ثم لتبلغ أعلى مستواً لها خلال المدة المذكورة بنحو (٥٧٥٥٣) مليون دولار وذلك في عام ٢٠٠٤.

وقد انعكس هذا النمو في حجم الاستثمارات على معدل النمو في حجم التجارة الخارجية للصين وكما يظهر في الجدول (٣) الآتي :

الجدول (٣) معدل النمو السنوي المركب للتجارة الخارجية الصينية لسنوات مختارة			
السنوات	الصادرات %	الواردات %	التجارة الخارجية %
١٩٨٤ - ١٩٩٠	١٩,٤٤ %	١١,٧٤ %	١٥,٤٣ %
١٩٩١ - ١٩٩٧	١٧,٤٦ %	١٤,٢٩ %	١٦,٠٢ %
٢٠٠٠ - ٢٠٠٣	٢٠,٧٢ %	٢٢,٤٠ %	٢١,٥٢ %
المصدر: محمد ناجي محمد الزبيدي : فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في إنماء المناطق الحرة دراسة نماذج مختارة لبلدان آسيوية - الصين - الإمارات العربية المتحدة - العراق ، اطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٢١٧.			

من خلال الجدول (٣) يلاحظ أن معدل النمو المركب لتجارة الصين الخارجية قد بلغ (١٥,٤٣%) خلال المدة ١٩٨٤ - ١٩٩٠ ، وذلك بتحقيق نسبة نمو مركب (١٩,٤٤%) للصادرات، و(١١,٧٤%) للواردات. في حين بلغ معدل النمو المركب للتجارة (١٦,٠٢%) خلال المدة ١٩٩١ - ١٩٩٧ ، وذلك بتحقيق نسبة نمو مركب (١٧,٤٦%) للصادرات ، و(١٤,٢٩%) للواردات.

أما خلال المدة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣ فقد بلغ معدل النمو المركب للتجارة (٢١,٥٢%)، وذلك بتحقيق نسبة نمو مركب (٢٠,٧٢%) للصادرات، و(٢٢,٧٢%) للواردات. وهذه المعدلات تدل على نجاح الصين بتحقيق هدفها في الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي ، وذلك من خلال التوسع في إقامة المناطق الحرة . وبالتالي فإن هذه المعدلات سوف تعبر بصورة غير مباشرة عن

دور المناطق الحرة في تجارة الصين الخارجية ، إذ بلغ حجم التبادل التجاري خلال العام ٢٠٠٣ للمنطقة الحرة في شنكهاي و شنتشن فقط أكثر من (٢٧) مليار دولار.

٣. تجربة المنطقة الحرة في جبل علي:

أُسست المنطقة الحرة في جبل علي عام ١٩٨٥ على مساحة (١٠٠) كم^٢ وبكلفة قدرها (٢,٥) مليار دولار لتكون أكبر منطقة حرة في الوطن العربي ، وقد تم الاستعانة بالخبرات الأجنبية في إعداد التصاميم والبناء^(١) ، وكان الاهتمام الأول للدولة بتوفير البنية التحتية ، ومن ثم الفوقية ، وتم إقامة عدد من المشاريع كمصنع تسيليل الغاز المصاحب للنفط ومصنع دبي للألمنيوم ومصنع دبي للكيالات كلبنة أولى لتشجيع المستثمرين^(١).

وقد منح المستثمر الأجنبي إمكانية تملك بنسبة (١٠٠%) بدون الحاجة إلى شريك محلي ، مع إمكانية تحويل رأس المال المستثمر والأرباح بنسبة (١٠٠%) أيضاً^(٢).

ومنذ تأسيسه حتى عام ١٩٩٠ كانت العوامل الهامة المؤثرة هي الحوافز والتسهيلات والبنية الأساسية ، لكن بعد ذلك التاريخ مرت بمرحلة جديدة تم وصفها بحلقة النجاح ، إذ شجع إقبال الشركات الاستثمارية الكبرى على جذب شركات أصغر حجماً لتقديم خدمات متنوعة لتلك الشركات^(٣) . وفي عام ١٩٩٨ تم منحها شهادة الجودة (الأيزو ٩٠٠٢) لجودة خدماتها للمستثمرين^(٤).

ولتحديد الدور الذي أسهمت به المنطقة الحرة بجبل علي في تنشيط الحركة التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، فإن ذلك يمكن أن يتم من خلال معرفة نسبة التجارة الخارجية السلعية لهذه المنطقة إلى إجمالي التجارة الخارجية السلعية (عدا النفطية) لدولة الإمارات العربية لسنوات مختارة، وكما يظهر في الجدول (٤) ، إذ يلاحظ من خلاله التزايد المستمر في قيمة التجارة الخارجية لدولة الإمارات خلال المدة المذكورة ، إذ كانت بحدود (٢٢) مليار دولار عام ١٩٩٠ ، ثم ارتفعت بشكل متواصل وبمعدل نمو سنوي (٨,٤%) حتى بلغت أكثر من (٨٣) مليار دولار عام ٢٠٠٤ ، أي بزيادة (٦١) مليار دولار ، أي بنسبة (٣٠٠%) تقريباً بالمقارنة بعام ١٩٩٠.

(١) د. مناهل مصطفى عبد الحميد: الأهمية الاقتصادية للموانئ الحرة مع الإشارة إلى المنطقة الاقتصادية الحرة المقترحة في ميناء الفاو، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، المجلد ١٣ ، العدد ٤٦ ، بغداد ٢٠٠٧ ، ص ٢٨.

(٢) الموقع الإلكتروني للبوابة الرسمية لحكومة دبي : www.dubai.ae

(٣) محمد ناجي محمد الزبيدي ، مصدر سابق ، ص ١٧٢ - ١٧٣ .

(٤) ربيع قاسم ثجيل : مصدر سابق ، ص ٦٤ .

الجدول (٤) سبة إسهام المنطقة الحرة في جبل علي من التجارة الخارجية السلعية (غير النفطية) لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنوات مختارة (مليون دولار)					
نسبة المساهمة %		التجارة الخارجية للمنطقة الحرة		التجارة الخارجية لدولة الإمارات	
السنة	الصادرات	الاستيراد	الصادرات	الاستيراد	الصادرات
	الصادرات	الاستيراد	الصادرات	الاستيراد	الصادرات

٤. مقارنة الأداء الاقتصادي للمناطق الحرة في دبي بالمنطقة الاقتصادية الرئيسية فيها.

تحظى كل من المنطقة الرئيسية لإمارة دبي والمنطقة الحرة فيها بنفس الاهتمام، وفي ظل ظروف وبيئة اقتصادية متشابهة. لكن بالرغم تشابه الظروف العامة، إلا أنّ كل منهما تختص بمميزات ذاتية خاصة. وللكشف عن مدى تأثير هذه الميزات على أداء كل منهما الاقتصادي، سيتم تناول المقارنة الآتية :-

أ. معايير الجودة (ISO) وتكنولوجيا المعلومات.

طبقاً للمفاهيم الاقتصادية الحديثة للإنتاج فإنّ تطبيق المنشأة لكل من معايير الجودة القياسية لمنظمة (ISO)، واستخدام الشبكة الالكترونية للمعلومات، وكذلك التدريب تعدّ مؤشرات على الاستدامة البيئية لممارسات الأعمال، ويمكن أن يكون لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على متغيرات عديدة كالجودة والإنتاجية والتكاليف، وبالتالي التأثير على قدرة تلك المنشأة التنافسية. الجدول (٥) والشكل (٢) يوضحان نسبة عدد المنشآت الحاصلة على شهادة الأيزو، والتي تستخدم تكنولوجيا المعلومات، وتقوم بتقديم التدريب في المنطقة الاقتصادية الرئيسية في دبي، وكذلك في المنطقة الحرة.

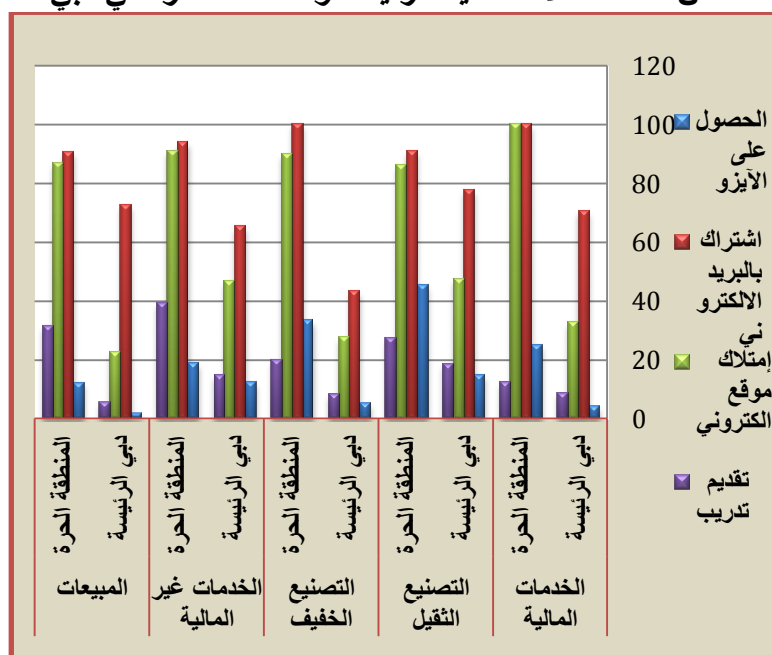
الجدول (٥) نسبة تطبيق الجودة وتكنولوجيا المعلومات لمنشآت كل من المنطقة الاقتصادية الرئيسية والمنطقة الحرة في دبي حسب مسح المنشآت لعام ٢٠١٠					
نوع المشاة	مميزات المنشأة	الحصول على (الأيزو) %	اشتراك بالبريد الالكتروني %	امتلاك موقع الكتروني %	تقديم التدريب %
الخدمات المالية	دبي الرئيسية المنطقة الحرة	٤,٣	٧٠,٧	٣٢,٦	٨,٧
		٢٥,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٢,٥
التصنيع الثقيل	دبي الرئيسية المنطقة الحرة	١٤,٩	٧٧,٦	٤٧,٤	١٨,٤
		٤٥,٥	٩٠,٩	٨٦,٤	٢٧,٣
التصنيع الخفيف	دبي الرئيسية المنطقة الحرة	٥,٣	٤٣,٢	٢٧,٤	٨,٤
		٣٣,٣	١٠٠,٠	٩٠,٠	٢٠,٠
الخدمات غير المالية	دبي الرئيسية المنطقة الحرة	١٢,٥	٦٥,٣	٤٦,٧	١٤,٧
		١٨,٨	٩٣,٩	٩٠,٩	٣٩,٤

المبيعات	دبي الرئيسية المنطقة الحرّة	١,٨	٧٢,٧	٢٢,٥	٥,٥
		١٢,٢	٩٠,٧	٨٧,٠	٣١,٥

المصدر: مجلس دبي الاقتصادي: تقرير بيئة الأعمال وأداء والمنشآت والتنمية الاقتصادية في دبي، إمارة دبي ٢٠١١، ص ٧.

الشكل (٢)

مقارنة نسبة تطبيق الجودة وتكنولوجيا المعلومات لمنشآت كل من المنطقة الاقتصادية الرئيسية والمنطقة الحرة في دبي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات الواردة في الجدول (٥).

فعند مقارنة نسبة المنشآت الحاصلة على شهادة (الأيزو) يتضح تفوق المنطقة الحرة بنسبة عالية وفي جميع المجالات، مما سيساعدها ذلك في تجنب تكاليف الفشل الداخلي الذي يمكن أن ينجم عن خلل في السلعة أو الخدمة قبل تقديمها للمستهلك، وكذلك سيجنبها تكاليف الفشل الخارجي الذي يمكن أن ينجم عن الخلل في السلعة أو الخدمة بعد وصولها للمستهلك، وبالتالي فقدان الزبائن والإساءة إلى سمعة المنشأة في السوق.

ولعل من أسباب التفوق للمنطقة الحرة في هذا المجال يعود إلى طبيعة نشاطات المنطقة الحرة الموجهة بشكل أساس للتصدير، فينجم عنه احتكاك كبير ومتواصل بالأسواق العالمية، الأمر الذي يرغمها على الوفاء بمتطلبات هذه الأسواق، والتي من أبرزها الحصول على شهادة (الأيزو)، مما يعكس البيئة الديناميكية للمناطق الحرة وقدرتها العالية على مواكبة التطورات العالمية.

كما يمكن كذلك ملاحظة الاستخدام الأكبر لشبكة المعلومات وبنسبة عالية أيضاً في المناطق الحرة، مما يعكس التفوق اللوجستي فيها، والإمكانية العالية في اعتماد أساليب العمل الحديثة وتوظيف وسائل الاتصال المتطورة في رفع كفاءة الإنتاج.

وكذلك الحال في نسبة التدريب الذي يتلقاه العاملين في المناطق الحرة، إذ يلاحظ تفوقه وبنسبة كبيرة عند مقارنته بالمنطقة الاقتصادية الرئيسية في دبي. ويرجع ذلك على الأرجح إلى أن المنطقة الحرة توظف عمالاً ذوي مهارة عالية يمكن أن يحققوا عائداً أكبر نتيجة التدريب، مستغلةً بذلك الكبر النسبي لحجم المنشآت في المناطق الحرة، إذ أنه يجعل من إقامة الدورات التدريبية ذا جدوى اقتصادية. كما أن تمتع العمال بقدرة أكبر على الحركة في المناطق الحرة يحفز جهات العمل على إدخال التدريب كجزء من المزايا التي يحصل عليها العمال.

ومما تجدر الإشارة إليه أن المنطقة الحرة تعمل على استقطاب حملة الشهادات الجامعية بدرجة أعلى مما هو الحال عليه في دبي الرئيسية، فعلى سبيل المثال، تفصح (٣٧,٥ %) من منشآت التصنيع الخفيف في المنطقة الحرة أن العامل النموذجي لديها يحمل شهادة جامعية مقابل نسبة (٢,٤ %) في دبي الرئيسية، وتبلغ هذه النسبة للقطاع المالي (٦٣,٥ %) في المنطقة الحرة مقابل (١٧,٢ %) في دبي الرئيسية، وكذلك الحال في باقي القطاعات. ويوحي ذلك إلى أن نوعية رأس المال البشري للمنشآت في المنطقة الحرة أفضل بكثير مما هي عليه في دبي الرئيسية، كما تعدّ هذه الفجوة التعليمية مؤشراً واضحاً على أن المنشآت في المنطقة الحرة تستثمر كثيراً في اجتذاب العمال الماهرين بصرف النظر عن طبيعة عملها.

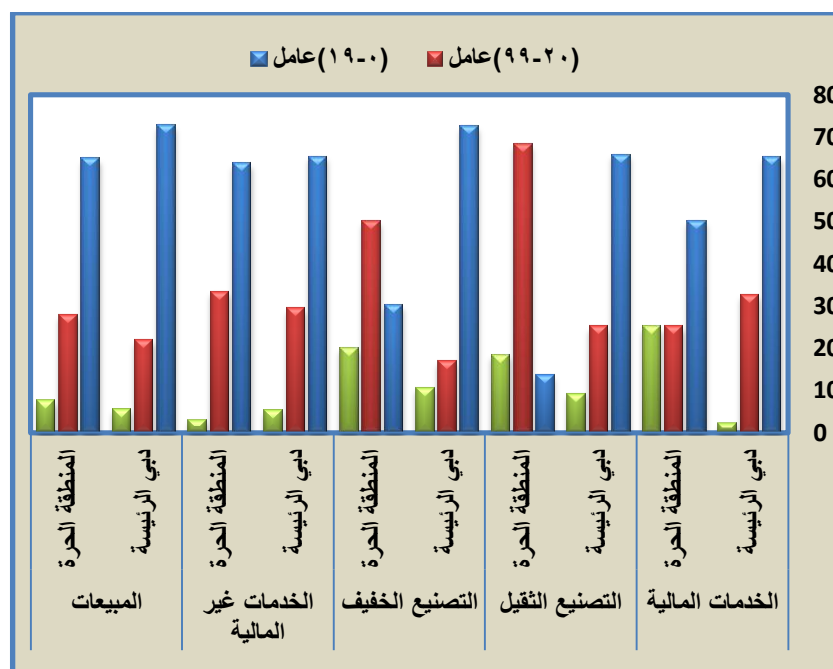
ب. حجم المنشآت وأعدادها.

يمكن الوقوف على حجم المنشآت في كل من المنطقة الحرة والمنطقة الاقتصادية الرئيسية في دبي من خلال الجدول (٦) والشكل (٣).

الجدول (٦) النسبة المئوية لحجم المنشآت في كل من المنطقة الاقتصادية الرئيسية والمنطقة الحرة في دبي حسب مسح المنشآت لعام ٢٠١٠					
المنشأة نوع المنشأة وموقعها	حجم	عدد الشركات	(٠ - (١٩ عامل %	(٢٠ - (٩٩ عامل %	(١٠٠ - (فأكثر) عامل %
الخدمات	دبي الرئيسية	٩٢	٦٥,٢	٣٢,٦	٢,٢
المالية	المنطقة	٨	٥٠,٠	٢٥,٠	٢٥,٠

الحرّة					
دبي الرئيّسة	٧٦	٦٥,٨	٢٥,٠	٩,٢	التصنيع الثقيل
المنطقة الحرّة	٢٢	١٣,٦	٦٨,٢	١٨,٢	
دبي الرئيّسة	٩٥	٧٢,٦	١٦,٨	١٠,٥	التصنيع الخفيف
المنطقة الحرّة	١٠	٣٠,٠	٥٠,٠	٢٠,٠	
دبي الرئيّسة	٧٥	٦٥,٣	٢٩,٣	٥,٣	الخدمات غير المالية
المنطقة الحرّة	٣٣	٦٣,٦	٣٣,٣	٣,٠	
دبي الرئيّسة	٥٥	٧٢,٧	٢١,٨	٥,٥	المبيعات
المنطقة الحرّة	٥٤	٦٤,٨	٢٧,٨	٧,٤	
المصدر: مجلس دبي الاقتصادي: تقرير بيئة الأعمال وأداء والمنشآت والتنمية الاقتصادية في دبي، إمارة دبي ٢٠١١، ص ١١.					

الشكل (٣)
مقارنة النسبة المئوية لحجم المنشآت في كل من المنطقة
الاقتصادية الرئيّسة والمنطقة الحرّة في دبي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات الواردة في الجدول (٦).
 إذ يلاحظ أن دبي الرئيسية تفوق المناطق الحرة في عدد المنشآت فئة (١٩٠٠) عام، في حين يتحول هذا التفوق لصالح المناطق الحرة في المنشآت فئة (١٩٠٠-٢٠٠٠) عام، باستثناء مجال الخدمات المالية، ويزداد تفوق المناطق الحرة ويكون بنسبة أكبر في المنشآت فئة (١٠٠٠ فأكثر) عام، عدا الخدمات غير المالية والتي تصدرها الخدمات الصحية، فإن دبي الرئيسية تتفوق عليها بشكل واضح، في الوقت الذي تحقق فيه المنشآت المالية من هذه الفئة في المنطقة الحرة أعلى فارق عند مقارنتها بمنطقة دبي الرئيسية.

تعكس هذه النسب الطبيعة الاستثمارية في كلا المنطقتين، وذلك طبقاً للميزات التي تختص بها كل منهما، إذ تتيح خصائص المنطقة الحرة إمكانية التوسع في حجم المنشآت لما تتميز به من الاستثناءات والتسهيلات وسائر التشريعات الخاصة المشجعة التي تحظى بها المناطق الحرة، وكذلك لما تشهده من رواج في الحركة الاقتصادية بحكم موقعها القريب من منافذ الاستيراد والتصدير عند الموانئ والمنافذ الحدودية، كما يغلب عليها البيع بالجملة والتعامل بالكميات الكبيرة الموجهة في معظمها للأسواق الخارجية.

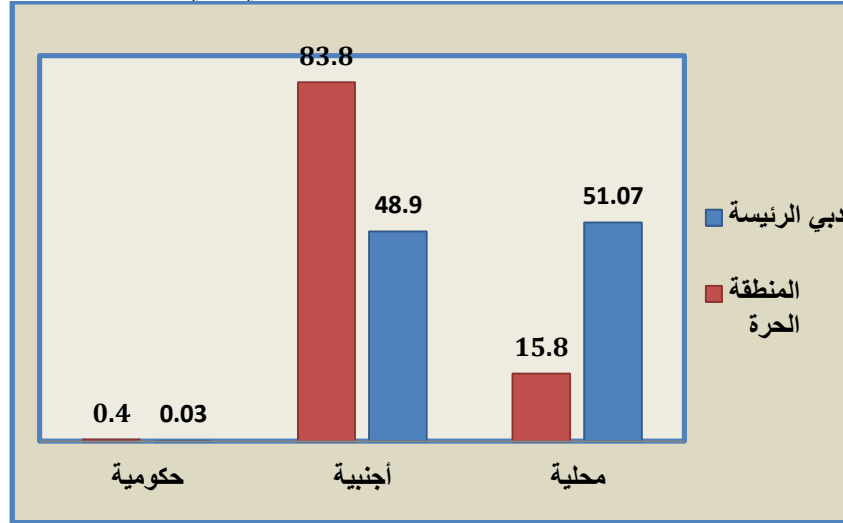
في المقابل يلاحظ في المنطقة الاقتصادية الرئيسية في دبي التركيز على الأسواق الداخلية وبيع التجزئة، وهي تخضع لقوانين وتشريعات البلد، الأمر الذي يحد من مرونتها وقدرتها في تلافي تأثيرات الأزمات المالية والاقتصادية، على خلاف المنشآت في المناطق الحرة التي أثبتت قدرتها التكيف وتجاوز تلك الأزمات عبر إيجاد منافذ بديلة للتسويق في الأسواق الخارجية، وهو ما لا يتسنى القيام به لمنشآت منطقة دبي الرئيسية.

ت. طبيعة ملكية المنشآت.

يمكن التعرف على توزيع المنشآت في كل من المنطقة الحرة والمنطقة الاقتصادية الرئيسية في دبي حسب طبيعة الملكية وذلك من خلال ملاحظة الجدول (٧) وكذلك الشكل (٤).

الجدول (٧) النسبة المئوية لملكية المنشآت في كل من المنطقة الاقتصادية الرئيسية والمنطقة الحرة في دبي حسب مسح المنشآت لعام ٢٠١٠		
المنطقة الحرة %	دبي الرئيسية %	المنطقة نوع الملكية
١٥,٨	٥١,٠٧	محلية
٨٣,٨	٤٨,٩	أجنبية
٠,٤	٠,٠٣	حكومية
١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع
المصدر: مجلس دبي الاقتصادي: تقرير بيئة الأعمال وأداء والمنشآت والتنمية الاقتصادية في دبي، إمارة دبي ٢٠١١، ص ١٢.		

الشكل (٤)
مقارنة التوزيع النسبي لملكية المنشآت في كل من المنطقة الاقتصادية الرئيسية والمنطقة الحرة في دبي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات الواردة في الجدول (٧).

يظهر من الجدول (٧) والشكل (٤) تركيز المنشآت المحلية في المنطقة الاقتصادية الرئيسية في دبي، في حين يلاحظ تركيز المنشآت الأجنبية في المنطقة الحرة. ولعل ذلك يتفق مع ما هو متوقع، إذ أن إقامة المناطق الحرة يوضع في مقدمة أهدافه جلب التكنولوجيا المتطورة والتقنيات المتقدمة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، والأساليب الحديثة في الإنتاج والإدارة والتسويق وتطبيق المنظومات اللوجستية، وعادة ما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر هو الأقدر على تحقيق ذلك الهدف.

لذا يلاحظ أن معظم القوانين التي تشرّع في المناطق الحرة ترمي إلى جذب هذا النوع من الاستثمار واستقطابه، وبالتالي سيعكس ذلك طبيعة القوانين السارية في دولة الإمارات بحيث لا يوجد قيد أمام الملكية الأجنبية في حالة المناطق الحرة بينما يحدد القانون هذه الملكية في حالة دبي الرئيسية بنحو ٤٩ %.

وكنتيجة لذلك، وكما يظهر في الجدول (٧) والشكل (٤)، أن المنشآت المحلية في دبي الرئيسية قد تجاوزت نسبة (٥١%)، مقابل نسبة (١٥,٨%) من المنشآت الأجنبية. في حين بلغت نسبة المنشآت المحلية في المنطقة الحرة (٤٨,٩%) مقابل (٨٣,٨%) من المنشآت الأجنبية.

كما يتضح من الجدول والشكل المذكورين أعلاه انخفاض نسبة الاستثمار الحكومي بصورة عامة في كلا المنطقتين ليدل على سيطرة القطاع الخاص على معظم النشاطات الاقتصادية، ومع ملاحظة كون المنطقة الحرة هي أكثر جذباً للاستثمار الحكومي مقارنة بالمنطقة الاقتصادية الرئيسية في دبي.

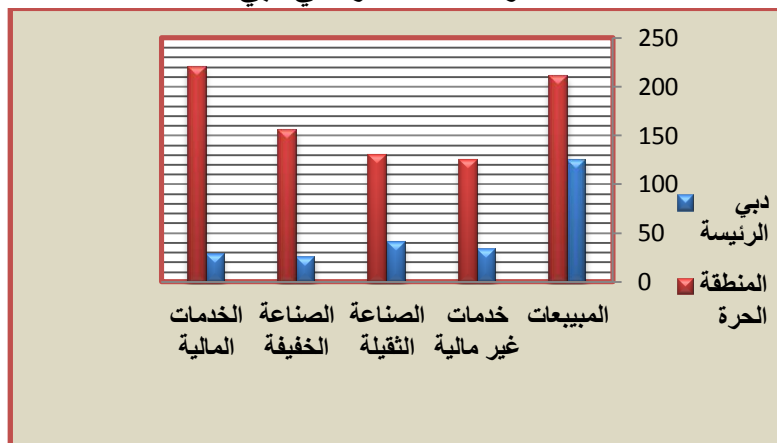
ث. إنتاجية وحدة العمل.

لمقارنة إنتاجية وحدة العمل في كل من منطقة دبي الرئيسية والمنطقة الحرة في دبي، يمكن ملاحظة الجدول (٨) والشكل (٥) الآتيين:

الجدول (٨)		
إنتاجية وحدة العمل في كل من المنطقة الاقتصادية الرئيسية والمنطقة الحرة في دبي حسب مسح المنشآت لعام ٢٠١٠		
المنطقة	دبي الرئيسية	المنطقة الحرة
نوع المنشأة		
المبيعات	١٢٥	٢١٠
خدمات غير مالية	٣٣	١٢٥
الصناعة الثقيلة	٤١	١٣٠
الصناعة الخفيفة	٢٥	١٥٥
الخدمات المالية	٢٨	٢٢٠
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصدر التالي:- مجلس دبي الاقتصادي: تقرير بيئة الأعمال وأداء والمنشآت والتنمية		

الاقتصادية في دبي، إمارة دبي ٢٠١١، ص ١٢.

الشكل (٥)
مقارنة إنتاجية وحدة العمل كل من المنطقة الاقتصادية الرئيسية
والمنطقة الحرة في دبي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات الواردة في الجدول (٨).

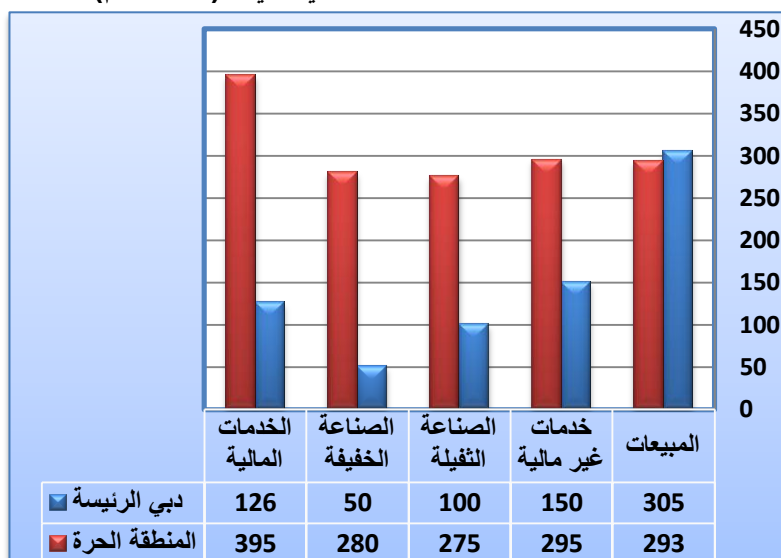
من الجدول (٨) والشكل (٥) يظهر أن إنتاجية وحدة العمل في المنطقة الحرة مرتفعة جداً قياساً بما هي عليه في دبي الرئيسية، وفي جميع القطاعات، سيما في قطاع الخدمات المالية والصناعات الخفيفة. فقد حققت إنتاجية وحدة العمل لقطاع الخدمات المالية في المنطقة الحرة (٧٨٦%) عما تم تحقيقه في دبي الرئيسية، كذلك الحال في باقي القطاعات، فقد كانت (٦٢٠%) في قطاع الصناعة الخفيفة، و(٣٧٩%) في قطاع الخدمات غير المالية، و(٣١٧%) في قطاع الصناعة الثقيلة، و(١٦٨%) في قطاع المبيعات. ويمكن أن تعزى الانتاجية العالية لوحدة العمل في المنطقة الحرة إلى العديد من الأسباب، منها ارتفاع مستوى التدريب والمهارة ونسبة حملة الشهادات الجامعية قياساً بدبي الرئيسية، فضلاً عن كون المنطقة الحرة توفر بيئة عملية أكثر ملائمة لممارسة النشاط الاقتصادي، فعلى سبيل المثال، لكي تستخدم منشأة ما موظفاً، فإنها تتعامل في المنطقة الحرة مع سلطة المنطقة الحرة فقط، كما أن المهام الأخرى مثل استئجار مرفق أو الحصول على رخص إضافية تنجز في موقع واحد للخدمات الشاملة. في المقابل، فإن على تلك المنشأة التعامل مع العديد من الوكالات في دبي الرئيسية لإتمام مثل هذه العملية.

ج. القيمة المضافة للعامل: الجدول (٩) والشكل (٦) يوضحان متوسط القيمة المضافة السنوية للعامل، مقاسة بالقيمة السنوية لمخرجات المنشأة مطروحاً منها تكلفة المدخلات الوسيطة، في كل من المنطقة الاقتصادية الرئيسية والمنطقة الحرة في دبي، وكما يأتي :-

الجدول (٩) متوسط القيمة المضافة السنوية للعامل في كل من المنطقة الاقتصادية الرئيسية والمنطقة الحرة في دبي حسب مسح المنشآت لعام ٢٠١٠ (ألف درهم)		
المنطقة نوع المنشأة	دبي الرئيسية	المنطقة الحرة
المبيعات	٣٠٥	٢٩٣
خدمات غير مالية	١٥٠	٢٩٥
الصناعة الثقيلة	١٠٠	٢٧٥
الصناعة الخفيفة	٥٠	٢٨٠
الخدمات المالية	١٢٦	٣٩٥

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المصدر التالي:-
مجلس دبي الاقتصادي: تقرير بيئة الأعمال وأداء المنشآت
والتنمية الاقتصادية في دبي، إمارة دبي، ٢٠١١، ص ١٧.

الشكل (٦)
مقارنة متوسط القيمة المضافة السنوية للعامل في كل من المنطقة
الاقتصادية الرئيسية والمنطقة الحرة في دبي (ألف درهم)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات الواردة في الجدول (٩).

من خلال الجدول (٩) والشكل (٦) يلاحظ أن المنشآت الموجودة في المنطقة الحرة قد حققت قيمة مضافة عالية لكل عامل مقارنة بدبي خارج تلك المنطقة، ويبرز ذلك بوضوح في قطاع الصناعات الخفيفة، إذ كان ذلك بنسبة (٥٦٠%)، أي أن متوسط القيمة المضافة

لهذا القطاع في المنطقة الحرة تفوق ما هي عليه في دبي الرئيسة أكثر من خمسة مرات، ومن ثم يأتي قطاع الخدمات المالية بنسبة (٣١٣%)، كما كان ارتفاع متوسط القيمة المضافة لقطاع الصناعة الثقيلة في المنطقة الحرة بنسبة (٢٧٥%)، ومن ثم يأتي قطاع الخدمات غير المالية بنسبة (١٩٦%).

ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع إنتاجية العامل في المنطقة الحرة، والوفورات الداخلية الناجمة عن الاستفادة من اقتصاديات الحجم نظراً للحجم الكبير للمنشآت في هذه المنطقة، وكذلك إلى الوفورات الخارجية الإيجابية الناجمة عن التواجد داخل هذه المنطقة، وتشمل الخدمات اللوجستية، والقرب من البنية التحتية ذات الصلة بالنقل والاتصالات، الخ.

أما قطاع المبيعات، فقد فاق متوسط القيمة المضافة في دبي الرئيسة ما هو عليه في المنطقة الحرة، إذ كان بنسبة (١٠٤%). ويعود ذلك إلى تركيز قطاع المبيعات في المنطقة الحرة على البيع بالجملة ونشاطات إعادة التصدير، والتي تعتمد إلى تعظيم الكمية المباعة عبر تقليل هامش الربح. على خلاف منطقة دبي الرئيسة التي تتميز بتفوقها في بيع التجزئة ذو الهامش الأكبر من الربح. لذلك كان متوسط القيمة المضافة في قطاع المبيعات لدبي الرئيسة أعلى منه في المنطقة الحرة.

يكشف التحليل السابق أن هنالك تباين كبير في كفاءة النشاط الاقتصادي بين كل من المنطقة الحرة، والمنطقة الاقتصادية الرئيسة في دبي، وفي معظم القطاعات. وقد ساعد على خلق هذا التباين، فضلاً عن المزايا التشريعية، تواجد المنشآت في المنطقة الحرة وتمتعها ببعض المزايا العملية والإجرائية الخاصة بها، منها الإقامة داخل هذه المنطقة، وسهولة تنقل العمال، وتكامل المنتجات والخدمات، وتجمع المنشآت المترابطة التي يكمل بعضها بعضاً، وتوافر أماكن الخدمات الشاملة لأداء المعاملات الرسمية. كما يشير التحليل السابق عن كفاءة المناطق الحرة في مواجهة الأزمات الاقتصادية، إذ تعد هذه الأزمات اختبار صعب لقوة بنية الاقتصاد، لذا فإن نجاح المناطق الحرة في تلك الاختبارات يعد مؤشراً على قوة بنيتها الاقتصادية، وبالتالي فهي تصلح كمنطلق لتعزيد وتصحيح المسارات الاقتصادية.

ثالثاً: المناطق الحرة ودورها الممكن في عملية التحول الاقتصادي في العراق .

يتطلب إقامة المناطق الحرة عدة مقومات، وهي على صنفين: منها تكون عبارة عن هبات طبيعية، كالمناخ، والموارد الطبيعية، والموقع الجغرافي، وامتلاك السواحل البحرية ومدى قربها من خطوط النقل البحري العالمية، كما أن هناك مقومات أخرى تعتمد على الجهد والنشاط البشري، ومثال ذلك تهيئة المناخ الاستثماري، وتهيئة مستلزمات الإنتاج، ووجود البنى التحتية، وتوفر الخدمات اللوجستية، وحجم السوق المحلي. ويعدّ كلٌّ من

الصنفين شرطاً ضرورياً لإقامتهما، في حين يعدّان كلاهما شرطاً كافياً لذلك.

وإذا ما نظرنا إلى حالة العراق نجده يمتلك المقومات الطبيعية لإقامة المناطق الحرة، وعليه بذل الجهود اللازمة لتهيئة المقومات الأخرى كي يتحقق الشرط الكافي لإقامتهما. وللوقوف على إمكانية إقامة مناطق حرة في العراق سنعرض الآتي :-

١. التجارب السابقة للمناطق الحرة في العراق:

لقد شهد العراق أول تجربة لإقامة منطقة حرة في ميناء أم قصر والتي تم السماح بإنشائها طبقاً للقرار المرقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٩ الذي عدل بموجبه قانون الجمارك رقم ٥٦ لسنة ١٩٣١ ، وبلغت المساحة المخصصة لها (٧٥٠٠) متر مربع ، واقتصر نشاطها على التخزين التجاري الذي كان محدوداً، الأمر الذي لم يساعد على استمرارها طويلاً^(١) ، لكن التشريع الأبرز في هذا المجال كان (قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة) ذي الرقم ٣ لسنة ١٩٩٨ ، ولم يكن الهدف منها آنذاك الترويج للحرية الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص، بل الإسهام في فك الحصار عن العراق، وإغراء الدول المجاورة لتجاوزه كلياً^(٢). وقد شهد العراق منذ ١٩٩٧ افتتاح ثلاث مناطق حرة هي^(٣):-

أ. منطقة خور الزبير الحرة في البصرة عام ١٩٩٧ بمساحة (١٠٠٠٠٠٠) م^٢ ، وقد سبقت إقامتها القانون ذي الرقم ٣ المذكور، على أن يتم توسيعها في مرحلة لاحقة إلى (١٩٥٠٠٠٠) م^٢ ، ثم إلى (١٠٠٠٠٠٠٠) م^٢ في مرحلة ثالثة ، وتقع بالقرب من مياه الخليج العربي.

ب. منطقة فليفل الحرة في نينوى عام ١٩٩٩ بمساحة (٤٩٠٠٠٠٠) م^٢ ، وتقع بالقرب من مدينة الموصل عند عقد الطرق البرية وخطوط السكك الحديدية المؤدية إلى كل من تركيا وسوريا والأردن.

ت. المنطقة الحرة في القائم عام ٢٠٠١ بمساحة (٣٠٠٠٠٠٠) م^٢ ، وترتبط بالطرق البرية المؤدية إلى: تركيا عبر الموصل ، والبصرة عبر بغداد ، والأردن عبر طريق (القائم - عكاشات) الذي يصل بالطريق الدولي بين الرطبة وطريبيل.

إلا أن هذه التجارب لم تستطع تحقيق نتائج نظير ما تم تحقيقه في تجارب دول الخليج المجاورة ، ويعود ذلك لعدة أسباب ، منها^(٣) :-

(١) ضعف الخبرة في إدارة المناطق الحرة.

(٢) عدم اكتمال البنى التحتية بالمستوى المطلوب.

(٣) الافتقار للاستقرار السياسي المناسب.

(٤) عدم إعطاء حرية كاملة في تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والأرباح الناجمة عنها إلى الخارج، الأمر الذي قلل من جاذبيتها للشركات المستثمرة.

(٥) الافتقار إلى نظام مصرفي متطور ، كما لم توضع آليات واضحة لعملية فتح حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية

(١) د. مهدي طالب إبراهيم الطائي : الأهمية الاقتصادية لإقامة منطقة حرة في إقليم كردستان (السليمانية) ، مجلة الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية ، العدد ٥٧ ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ١٨.

علي : الاستثمار الأجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٢٣.

(٢) بسطام الجنابي : تطور مفهوم المناطق الحرة وأفاقها في العراق ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد الثالث/الرابع ، السنة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٧٧ - ٧٨.

(٣) د. تقي عبد سالم العاني: المناطق الحرة في العراق - أهميتها وسبل تطويرها. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ١٩ - ٢٠.

للمستثمرين في المناطق الحرة في المصارف العراقية خارج العراق.

(٦) الافتقار للشفافية الكافية ، إذ أن التشريع العراقي جاء مقتضياً ، ويرغب المستثمر الأجنبي في الاطلاع على التفاصيل كافة قبل الإقدام على الاستثمار.

(٧) التأثيرات السلبية لقرارات الأمم المتحدة بشأن العقوبات شكلت حينها عائقاً أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى هذه المناطق.

تدل الأسباب المذكورة وغيرها إلى عدم تمتع المناطق الحرة في العراق بمناخ استثماري ملائم ، الأمر الذي حال دون تحقيقها للأهداف المتوخاة من إقامتها.

٢. إمكانية إقامة المناطق الحرة في ظل مشروع ميناء الفاو الكبير والقناة الجافة:

يتيح تنفيذ مشروع ميناء الفاو الكبير والقناة الجافة ، بحسب ما هو مخطط له ، العمل بنظام النقل متعدد الوسائط ، بما يتطلبه ذلك من توفير للخدمات اللوجستية والالتزام بالاتفاقات الدولية الخاصة به ، ويعني ذلك أن معظم المناطق المحاذية للميناء والقناة الجافة ستكون بحكم المناطق الساحلية ، وبعبارة أخرى أن القناة الجافة ستمثل لهذه المناطق نافذتها على العالم الخارجي ، وسيمنحها ذلك فرص أكبر لاختيار النشاط المناسب ، وإنشاء الصناعات الملائمة، وذلك حسب توفر مستلزمات الإنتاج المطلوبة. لكن تبقى المنطقة الحرة عند ميناء الفاو الكبير هي الأبرز لما ستتمتع به من عوامل جذب واسعة للاستثمارات الأجنبية ، و يتم تقييم المناطق الحرة بأن أفضلها هي التي تقع في موقع جغرافي متميز ، وهذه الميزة متوافرة تماماً في موقع هذا الميناء. ولتوضيح ذلك سيتم تناول هذا الموضوع من خلال الآتي :-

أ - أهمية موقع العراق في خارطة التجارة العالمية :-

شهدت السنوات الأخيرة الماضية تغيرات جوهرية على صعيد التجارة الدولية قد أثرت إيجاباً على أهمية موقع العراق الجغرافي في التجارة العالمية، وكان ذلك لعدة أسباب، أبرزها :

(١) التزايد الكبير في حجم التجارة بين الشرق والغرب.

(٢) تطور وسائل وأساليب النقل بكيفية دفعت باتجاه تفضيل القنوات البرية الجافة على القنوات البحرية.

(٣) تزايد المخاطر في سواحل الصومال وخليج عدن عند مدخل البحر الأحمر، مما زاد من تكاليف النقل والتأمين عبر قناة السويس.

(٤) محدودية الطاقة الاستيعابية لقناة السويس من حيث عدد السفن المارة وأحجامها، مما اضطر السفن العملاقة إلى إتباع الخط الملاحي حول رأس الرجاء الصالح، مما سيضيف أكثر من سبعة آلاف كيلو متر وأكثر من ثلاث أسابيع إلى مسافة وزمن الرحلة.

وفي ظل هذا الواقع الجديد ، ولكون موقع العراق يمثل أقرب حلقة وصل بين الشرق والغرب، فإنه سيكون الخط التجاري الأمثل لمرور تجارة الترانزيت بين كل من بلدان جنوب وشرق وجنوب

شرق آسيا وكذلك أوقيانوسيا ومعظم بلدان الخليج العربي من جهة ، وبلدان أوروبا وتركيا وسوريا والأردن ولبنان والولايات المتحدة وكندا من جهة أخرى.

ويمكن ملاحظة أهمية موقع العراق التجارية من خلال حجم التجارة المتوقع مرورها عبر موانئ العراق للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٤٠) وكما تظهر في الجدول (١٠) الآتي والذي يظهر من خلاله تنامي الحجم المتوقع لكل من تجارة العراق الخارجية وتجارة الترانزيت، إذ أنها تزداد من (٣٨٠) مليون طن سنوياً عام ٢٠٢٠ إلى (٤٥٥) مليون طن عام ٢٠٣٠، ثم إلى (٥١٠) مليون طن عام ٢٠٤٠. وهو ما يشير بوضوح إلى تزايد أهمية موقع العراق على خارطة التجارة العالمية.

الجدول (١٠) حجم التجارة المتوقع مرورها عبر موانئ العراق للمدة (٢٠٢٠ - ٢٠٤٠) (مليون طن)			
الحجم (مليون طن)			السنة
٢٠٤٠	٢٠٣٠	٢٠٢٠	التفاصيل
٩٥	٧٠	٤٥	تجارة العراق الخارجية المتوقعة
٤١٥	٣٨٥	٣٣٥	تجارة الترانزيت المتوقعة
٥١٠	٤٥٥	٣٨٠	إجمالي الطلب المتوقع على موانئ العراق

Source: Italian Consortium for Iraqi Transport Infrastructure, IRAQI TRANSPORT MASTER PLAN-Executive Summary, (ITMP) A joint Project between Iraqi Government & Italian Government , October ٢٠٠٥, P١٤.

ب- مشروع ميناء الفاو الكبير والقناة الجافة :-

يهدف إنشاء ميناء الفاو الكبير بالدرجة الأساس إلى تمكين العراق من استقبال السفن الكبيرة دون الحاجة إلى اللجوء لموانئ البلدان القريبة أو المجاورة، وذلك من خلال جعله ميناءً محورياً قريباً من الخطوط الملاحية العالمية وذا أعماق مناسبة، مع توفير البنى التحتية والمعدات الملائمة للتعامل مع تلك السفن. ويبلغ العدد الإجمالي المستهدف للأرصفة في هذا الميناء (٣٥) رصيف بطاقة إجمالية سنوية تبلغ نحو (٩١) مليون طن، وسيكون عدد الأرصفة المخصصة للحاويات (٢٢) رصيف بطاقة (٧,٥) مليون حاوية مكافئة سنوياً، أو ما يعادل (٦٧) مليون طن سنوياً، أما عدد الأرصفة المخصصة للبضائع العامة والصب سيكون (١٣) رصيف بطاقة (٢٤) مليون طن سنوياً.

أما مشروع القناة الجافة فيخطط له أن ينفذ خط سكك حديد مزدوج يربط موانئ العراق بالبحر المتوسط عبر ميناء مرسين

(*) تعود فكرة المشروع ،
حسبما موثق في وزارة
النقل ، إلى عام ١٩٨٦
حينما تم اختيار الموقع في
رأس البيشة من قبل
بريطانيا لإنشاء منطقة

التركي، ومينائي طرطوس واللاذقية السوريين، ويمكن أن يربط بميناء العقبة لاحقاً، ويبلغ طول القناة الإجمالي (١٥١٠) كم منها (٩٢٠) كم في العراق، أي ما نسبته (٦١%)، ويُعدّ مشروع القناة الجافة أحد الشروط الضرورية لتعزيز قدرة موانئ العراق التنافسية، إذ يمثل إنجازها السبيل لتجاوز أعناق الزجاجة التي ستتولد عن الزيادات المضطردة في حركة النقل عند تنفيذ مشروع ميناء الفاو الكبير، سواء كانت تلك الحركة خاصة بتجارة العراق الخارجية، أو بتجارة الترانزيت.

ت - المنطقة الحرة الرئيسية المرشحة في مثلث الفاو (*) :-

مبدئياً يمكن أن تشغل المنطقة الحرة، في المرحلة الأولى لها، مساحة (٢٠٠) كم^٢ قابلة للتوسع المستقبلي ضمن مناطق مثلث الفاو والمناطق المجاورة للميناء، فضلاً عن المناطق الواقعة إلى الخلف منه، ويمكن للدولة أن تقوم بتمويل كافة استثمارات البنية التحتية إذا ما أريد إبقاء سلطة المنطقة الحرة بيدها، ويمكن أن تقسم هذه المنطقة بحسب الغرض من إنشائها إلى (١) :-

- (١) منطقة لأغراض الصناعات البحرية تخصص للاستثمار على قناة خور الزبير لإقامة صناعات بحرية متخصصة، مثل صناعة الزوارق واليخوت والجنائي وغيرها.
- (٢) منطقة للأغراض الصناعية، يتم تخصيصها للصناعات الآتية : بناء وإصلاح الحاويات، الصناعات الكهربائية، الصناعات الميكانيكية، الصناعات الالكترونية، الصناعات البتروكيمياوية، أنشطة القيمة المضافة، وتتضمن التعبئة والتوزيع والتغليف والتجميع.
- (٣) منطقة للصناعات الغذائية تخصص لأغراض التصدير، فضلاً عن تغطية حاجة السفن الزائرة من المنتجات الغذائية.
- (٤) للأغراض التجارية، يتم استخدامها لأغراض الخزن والتسويق.
- (٥) منطقة للأغراض العامة، تخصص للاستثمار في المشاريع الخدمية، كالفنادق والمطاعم ومرآب للنقل... الخ .
- (٦) منطقة للأغراض السياحية، وتخصص لإقامة منتجعات ترفيهية على ساحل قناة خور الزبير.
- (٧) منطقة مخصصة لمكاتب وشركات النقل ووكلاء الشحن وساحات لوقوف الشاحنات.

ومما تجدر الإشارة إليه أن وجود النشاطات الصناعية ونشاطات القيمة المضافة قد أصبح ميزة للمناطق الحرة في الدول المتقدمة والذي يجعل منها مراكز لجستية، وبذلك فهي تختلف عن المناطق الحرة في بلدان العالم الثالث بعدّها مراكز للنشاطات التجارية بالدرجة الأساس . وتوضح الدراسات المعدة بهذا الشأن أن نسبة عائد الميناء من الأعمال النمطية (إرشاد - تراكبي السفن - خدمات تقليدية) إلى عائد القيمة المضافة من هذه الأنشطة هي ١ : ٢٠ (١)، وهذه النسبة تعطي دلالات واضحة على عدم إمكانية حصر الأهمية

(١) د. أيمن النحراوي :

المناطق الحرة وإمكانية الاستفادة منها في عملية التحول... أ.د. هاشم مرزوك الشمري
الأمير

لوجستيات التجارة الدولية
، الطبعة الأولى ، دار
الفكر الجامعي ،
الإسكندرية ، ٢٠٠٨ ،
ص ٨٧.

الاقتصادية للموانئ بالعوائد المباشرة لنشاطاته التقليدية ، وإنما تكمن
في الأفاق الاقتصادية الرحبة التي تتيحها الموانئ للمناطق الحرة،
كما يمكن أن نلمس علاقة المنفعة المتبادلة بين كل من المناطق الحرة
والموانئ وحوافز التطوير المتبادل لكل منهما للآخر.

٣. مدى ملائمة المناطق الحرة كمدخل لعملية التحول للاقتصاد الحر في العراق.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الفقرات التالية :-

أ. واقع عملية التحول في العراق:

بناءً على ما تم تناوله خلال الفقرات السابقة من مفاهيم فإن
التحول من الاقتصاد المركزي إلى الاقتصاد الحر في العراق
سيطلب بالضرورة اضطلاع الوحدات الاقتصادية للقطاع
الخاص بدور ريادي في النشاط الاقتصادي باعتماد نظام آلية
السوق، إلا أن نجاح هذه الوحدات بهذه المهمة في ظل الواقع
الحالي أمر مستبعد، وذلك لسببين: الأول: هو أن الوحدات
الاقتصادية غير مهيأة لأداء هذا الدور، والثاني: هو وجود الكثير
من الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تمكنها من أدائه حتى
لو كانت مهية لذلك.

فمن جانب كونها غير مهية فإن ذلك يمكن أن يعزى إلى
العديد من العوامل، منها البيئة الاقتصادية التي خلفها النظام
الاقتصادي المركزي والتي أضعفت روح المبادرة، وأشاعت
ثقافة الاعتماد على دور الدولة والتعويل عليه في تحديد طبيعة
واتجاهات مسار هذه الوحدات الاقتصادية، وأبقت معظم الوحدات
الاقتصادية في منأى عن خوض غمار أسواق رأس المال، كما
غابت فيها مفاهيم المنافسة الحقيقية في ظل سيطرة القطاع العام
وإتباع السياسات الحمائية والدعم الحكومي، والتي نتج عنها
انخفاض ملحوظ في الكفاءة والإنتاجية. وكذلك أدى الحصار
الاقتصادي على العراق إلى عزله عن التقدم العالمي على
المستوى العلمي وتكنولوجيا الإنتاج والمعلومات، بل أدى ذلك
الحصار، فضلاً عن حروب العقود الأربعة السابقة، إلى تراجع
كبير في هذه المجالات وفي مختلف مؤشرات التنمية البشرية عما
كانت عليه سابقاً.

ومن جانب آخر فإن هناك العديد من الصعوبات والمعوقات
التي تمنع الوحدات الاقتصادية من أداء دورها، ومنها على سبيل
المثال، انهيار البنية التحتية والقاعدة الانتاجية المادية، وكذلك
عدم استيعاب الأجهزة الادارية للدولة لعملية التحول سواءً على
المستوى الإجرائي أو التشريعي بما يتلائم ومتطلبات نظام
اقتصاد السوق، مما أبقى على الطابع البيروقراطي الموروث من
النظام المركزي في تعامل تلك الأجهزة مع الوحدات الاقتصادية.
كما أن تقديم الاعتبارات السياسية على الاقتصادية في السياسات
المالية وتحسين امتيازات العمل في القطاع العام المغطى من
إيرادات النفط تسبب في ارتفاع معدلات الأجور، والدفع باتجاه

إضعاف القدرة التنافسية للقطاع الخاص بالرغم من رفع شعار تشجيعه، الأمر الذي جعل معظم العاملين في هذا القطاع يعدون أنفسهم بمصاف العاطلين بانتظار الحصول فرصة عمل في القطاع العام.

وكذلك أدت السياسة النقدية التي عمدت إلى استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار مع استمرار ارتفاع معدلات التضخم النقدي إلى ارتفاع قيمة الدينار في الخارج مقارنة بالداخل، الأمر الذي يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات العراقية ويشجع على زيادة الاستيرادات.

هذه العوامل وغيرها تتسبب في زيادة نسبة المخاطر وخفض معدل العائد المتوقع على الاستثمار في الداخل قياساً بما هو عليه في الخارج، مما يشجع على هروب الأموال بغية استثمارها خارج العراق.

(*) (JIT) اختصار
لعبارة (Just in Time)
أي (في الوقت المناسب)
وهو من أحدث الأنظمة
المعتمدة في الاقتصادات
المتقدمة، ويعمل هذا النظام
على دمج سلسلة التوريد
والتي تشمل (المجهزون ،
المنتجون ، المستهلكون)
ضمن منظومة واحدة.

وعلى صعيد آخر فإن العقود الأخيرة التي عاش فيها العراق العزلة والانقطاع عن العالم الخارجي والتي كانت قد شهد فيها العالم طفرات كبيرة ومتسارعة في كافة المجالات ومنسجمة مع توجهات العولمة، سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قد تمخضت عن ولادة نظام (JIT) (*) للإنتاج، ونظام النقل متعدد الوسائط، وقد أصبح تطبيق هذين النظامين شرطاً ضرورياً لتعزيز القدرة التنافسية. إلا أن العمل بهما يتطلب في الأساس وجود بنية تحتية متطورة ومتكاملة، وهو ما يفتقر إليه العراق، سواء في مجال المواصلات، كالموانئ والمطارات والسكك والطرق والجسور، أو في مجال تكنولوجيا المعلومات، كالاشتراك منظومة التتابع عبر الأقمار الصناعية المخصصة لهذا الغرض، وتهيئة متطلبات إنشاء البوابات الالكترونية... الخ، أو في مجال الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة وتطبيق هذين النظامين.

وفي إزاء كل ذلك يلاحظ دور الدولة متردد تارةً، ومتخبط تارةً أخرى في إدارة عملية التحول، فعلى الرغم من الأهمية الجوهرية لهذا الدور في المرحلة الانتقالية لإحداث ورعاية هذه العملية، إلا أنه لا تكاد تظهر في الأفق رؤية واضحة عن الإستراتيجية المثلى التي ينبغي إتباعها في إدارة تلك العملية.

ففي خصوص القطاع الصناعي على سبيل المثال، هل سيتم التركيز على تأهيل نفس القطاعات القديمة ومحاولة تطويرها وتعزيز قدرتها التنافسية، لتقليل الأعباء الاجتماعية والاستفادة من الخبرة المحلية ورأس المال الموجود، وترك المؤسسات المصرفية والمالية وسائر بيئة الأعمال تتضج بشكل تدريجي وتلقائي؟ وهو حل غير منطقي كونه لا يحقق طموح الصناعة في العراق في المنافسة والحقاق. أم سيتم القفز على تلك القطاعات القديمة والسعي لإيجاد قطاعات حديثة تحاكي التطورات العالمية،

وما هو نوع الصناعات التي سيتم التركيز عليها ويمكن للعراق أن يتمتع فيها بميزة نسبية؟ وهل سيتم من خلال ذلك استهداف إيجاد حلول عاجلة لمشاكل ملحة كالبطالة والتخفيف من الأعباء الاجتماعية، أم استهداف تطوير القطاع الصناعي على حساب تأثيراته الاجتماعية، والتعويل على إيرادات النفط لمعالجة تلك التأثيرات؟ مع الأخذ بالاعتبار أن الأعباء الاجتماعية لهذا الخيار يمكن أن تكون في أقصاها، كون الوحدات الاقتصادية الموجودة في القطاعات القديمة ستجبر على الخروج من ميدان المنافسة بوقت قصير نسبياً... الخ.

ومع كل ذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون هو الأوفر على تحقيق ذلك، لكنه سيحتاج إلى توفير مناخ استثماري ملائم بما في ذلك بنى تحتية مادية وتشريعية مناسبة، وهو ما يصعب تنفيذه على مستوى العراق ككل، كما يتطلب ذلك وجود استثمارات محلية ناجحة تعمل على طمأننة وجذب المستثمر الأجنبي، وهو ما لا يمكن تصوره في المدى المنظور.

والتحدي الأكبر يكمن في صعوبة القيام بتقييم علمي دقيق لنتائج تطبيق الخيارات المختلفة بغية تحديد الملائم منها لحالة العراق، ذلك نتيجة لتخلف المؤسسات المعنية وضعف أدائها، وافتقارها لقاعدة بيانات. ويبقى أسلوب التجربة والخطأ غير مناسب لهذه المرحلة لما يستتبعه من تكاليف وأعباء اقتصادية واجتماعية باهظة.

من ذلك يظهر أن تبني نظام آلية السوق وتطبيقها في العراق يتطلب تحقق سلسلة من الانجازات، لكن صعوبة إنجاز بعض حلقات هذه السلسلة، وفي مقدمتها تهيئة مناخ الاستثمار، سوف يعيق نجاح العملية برمتها. لذا فإن إنجاز عملية التحول يحتم البحث عن السبل الكفيلة لتجاوز تلك الصعوبات، وبلورة رؤية واضحة للشروع والانطلاق بالاتجاه الصحيح.

ب. الدور المقترح للمناطق الحرة في العراق:

من الممكن أن تشكل المناطق الحرة سبيلاً لتذليل الكثير من الصعوبات التي تواجهها عملية التحول، ومحطة ملائمة للانطلاق إذا ما تم إعدادها بشكل جيد لهذا الغرض، سيما لما يحظى به العراق من مقومات طبيعية تزيد من إمكانية نجاح هذه المناطق وتمنحها ميزات عديدة للجذب، فضلاً عن كون العراق يشكل سوقاً تجارياً واسعاً^(*). كما يعد العراق ممراً استراتيجياً للتجارة بين الشرق والغرب، إذ تفوق أهميته في ذلك أهمية قناة السويس، الأمر الذي يجعله جاذباً لنشاطات التعبئة والتغليف والقيمة المضافة والكثير من الصناعات ذات العلاقة بتجارة الترانزيت بشكل واسع، لذا فهو من حيث الموقع يتفوق على منطقة جبل علي في إمارة دبي والتي تمكنت من تحقيق نجاحات واسعة في هذا المجال.

(*) فقد أثبتت دراسة إحصائية أجرتها منظمة الاونكتاد الدور الهام الذي تلعبه سعة السوق المحلي في تفسير الرصيد المتراكم للاستثمار الأجنبي المباشر. انظر في ذلك: (د.علي عبد القادر علي : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٤).

ويمكن توظيف هذه الميزات في تجاوز العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجه عملية التحول إلى الاقتصاد الحر وتعطي القدرة على تطبيقها، ولو على نطاق محدود في المراحل الأولى، ليتم تطبيقها بشكل تدريجي على مستوى العراق ككل في المراحل التالية. ويمكن الإشارة إلى ذلك كالآتي:-

(١) نظراً لمحدودية مساحات المناطق الحرة فإنه سيكون بالإمكان تشييد بنيتها التحتية بصورة متكاملة ومتطورة (من مواصلات واتصالات وماء وكهرباء وصرف صحي...الخ) خاصة بها وبفترة وجيزة نسبياً، إذ أن ذلك، فضلاً عن كونها قريبة من الموانئ ومنافذ التصدير، سوف يقلل من حجم الإنشاءات المطلوبة وزمن إنجازها، وسوف تقل تبعاً لذلك تكاليف الإنشاء نفقات الصيانة والتشغيل، مما يساعد في تجاوز مشكلة قلة التخصيصات المالية وطول مدة الانجاز المطلوبة، والتي تعد من الجوانب الهامة التي تعيق إمكانية تهيئة الأرضية الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما يتيح ذلك إمكانية إحكام السيطرة عليها أمنياً، وتوجيه ومتابعة نشاطاتها الاقتصادية بدقة، وإعداد قاعدة بيانات متكاملة خاصة بها، وإجراء دراسات تقييم لأدائها الاقتصادي ضمن الضوابط والمعايير العلمية، وتطبيق معايير ومقاييس الجودة المعتمدة عالمياً من قبل منظمة (ISO) (*). وسيساعد ذلك على تجنب العبء الاجتماعي بدرجة عالية، والابتعاد عن الإفrazات الإدارية والاجتماعية السلبية للحقبة السابقة وخلق بيئة أعمال جديدة، وكذلك سيساعد في تجاوز التكاليف الناجمة عن عملية الفشل المحتمل، كونه سيكون محدوداً.

كذلك فإن محدودية مساحات المناطق الحرة وقربها من الموانئ والمنافذ الحدودية سيساعد في تطبيق منظومة لوجستية متقدمة للنقل والعمل بنظام (JIT) (**). الأمر الذي سيسهم في تطوير وتنشيط عمل الموانئ وتحفزها على الاندماج ضمن منظومة النقل العالمية. كما سيشجع ذلك على تصدير المنتجات المصنعة فيها بسبب قربها من المواد الأولية والأسواق الخارجية، وبالتالي ستؤثر إيجاباً على هيكل الصادرات، وهو ما سيمنحها القدرة على التواصل مع الأسواق الخارجية وإعطاء صوره مستمرة عن متطلبات هذه الأسواق وطبيعتها التنافسية، الأمر الذي يمكن أن تستفيد منه مناطق العراق الأخرى.

(٢) يتيح الاستقلال القانوني للمناطق الحرة تشريع منظومة قوانين ملائمة لمرحلة التحول وتطبيقها ضمن حدود المنطقة، وقد يتم تشريع أكثر من منظومة في المناطق الحرة المختلفة، وذلك حسب طبيعة النشاطات التي تمارس فيها والأهداف المتوخاة منها، ويجري تقييمها بشكل دوري، الأمر الذي سيساعد في التكيف مع متطلبات المرحلة القادمة. كما سيتمكن ذلك منح إدارتها نوع من الاستقلال لتجنب الوقوع في شرك الروتين الإداري وتأثير

(*) (ISO) هو اختصار للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس International Organization for Standardization .

(**) (JIT) اختصار لعبارة (Just in Time) أي (في الوقت المناسب) وهو من أحدث الأنظمة المعتمدة في الاقتصادات المتقدمة، ويعمل هذا النظام على دمج سلسلة التوريد والتي تشمل (المجهزون ،

التجاذبات السياسية واستبدالها بمنظومة إدارية رقمية تعتمد أسلوب النافذة الواحدة.

(٣) إن وجود القناة الجافة وما تتمتع به من أهمية تجارية عالمية سيمكن من إقامة العديد من المناطق الحرة الفعالة وعلى نطاق واسع، سيما وأن هذه القناة ستمتد من موانئ البصرة جنوب العراق إلى شماله حيث يتم ربطها بموانئ تركيا وسوريا على البحر المتوسط، وتتفرع شرقاً حيث تلتقي بالخط السككي الذي سيربط الصين بهذا البحر عبر إيران، وغرباً لتصل إلى ميناء العقبة الأردني. هذه الإمكانية لإنشاء أكثر من منطقة حرة ستنجح تطبيق أكثر من نموذج لعملية التحول الاقتصادي، وإخضاعها للدراسة والتقييم، ومن ثم اختيار الناجح منها ليتم تكراره وسحبه على مناطق أخرى تمهيداً لتطبيقه على عامة الاقتصاد.

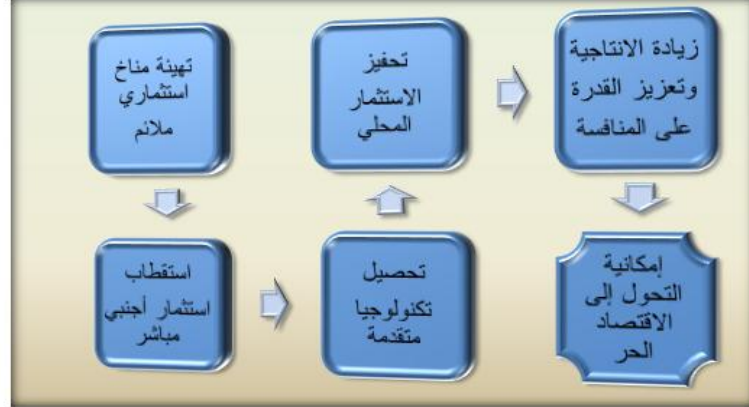
مما سبق يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن الكثير مما تواجهه عملية التحول إلى الاقتصاد الحر في العراق من صعوبات يمكن تذليلها عبر توظيف المناطق الحرة بما تتمتع بها من ميزات لتحقيق هذا الغرض، سواء على مستوى توفير بيئة الأعمال الملائمة، أو على مستوى تهيئة الوحدات الاقتصادية لممارسة نشاطها في ظل نظام آلية السوق، أو على مستوى بلورة دور الدولة في إحداث ورعاية تلك العملية في مراحلها الانتقالية.

ت. المناطق الحرة ومدى ملائمتها لحالة التحول في العراق:

تأسيساً على ما سبق سيكون ذلك ملائماً لحالة العراق لعدة أسباب منها :-

(١) يمكن اتخاذها قاعدة انطلاق لنشر مبادئ اقتصاديات السوق، إذ أنها يمكن أن تسهم في تهيئة الوحدات الاقتصادية فنياً وسلوكياً للتعامل مع النظام الاقتصادي الحر، وبالتالي تعزيز قدرة الوحدات الاقتصادية على المنافسة وتمكينها من أداء دورها بكفاءة في ظل نظام آلية السوق، وذلك من خلال ما يمكن اكتسابه من أنظمة الإدارة والإنتاج والتسويق الحديثة وسائر الأنشطة اللوجستية، وانتشار ثقافة التعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية عبر الاحتكاك والتفاعل مع نشاطات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وكذلك التعرف على التطورات التكنولوجية والمعلوماتية واكتساب مهارات التعامل معها من حيث التنصيب والتشغيل والصيانة، كما يمكن أن تجذب البيئة الملائمة للاستثمار في المناطق الحرة بعض الاستثمارات المحلية. وبذلك ستتاح للعراق فرصة أكبر للانفتاح وتقليص الفجوة التكنولوجية والمعرفية القائمة. ويمكن إيضاح ذلك من خلال الشكل البسيط التالي :-

الشكل (٧)
دور المناطق الحرة الممكن في عملية النحول إلى الاقتصاد الحر



المصدر: من إعداد الباحثين.

(٢) أن التوسع والانتشار التدريجي للنشاطات الاستثمارية في المناطق الحرة سيعطي الوحدات الاقتصادية المحلية في القطاعات القديمة فرصة للتكيف والاندماج والتعاطي مع الحالة الجديدة، مما يساعد في تقليل الأعباء الاجتماعية لعملية التحول، وكذلك ستساعد الإيرادات النفطية الكبيرة للعراق في التخفيف من تلك الأعباء في المرحلة الانتقالية، مما سيمنح هذه التجربة فرص أكبر للنجاح مقارنة بالعديد من التجارب الأخرى.

(٣) أن التأثيرات السلبية الممكنة للتوسع في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق الحرة وإنشاء العديد منها على نطاق واسع سوف لن تكون جوهرية في حالة العراق، سواءً ذلك على مستوى منافسة الإنتاج المحلي، أو على خروج العملة الأجنبية، إذ أن الانفتاح التجاري للعراق قد استوعب معظم تلك التأثيرات، فالمنتج المحلي محدد بأسعار السلع المنافسة في الأسواق الخارجية، كما أن معظم إحتياجات العراق يتم تلبيتها من تلك الأسواق ويتم تسديد أثمانها بالعملة الأجنبية، فقد بلغت قيمة الاستيرادات (عدا النفطية) للقطاع الخاص فقط لعام ٢٠٠٩ أكثر من (١٥,٣) مليار دولار^(١)، بمعنى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف لن تضيف جديد من حيث التأثيرات السلبية، بل أن التأثيرات الايجابية يمكن أن تكون جوهرية، سواءً من حيث استقطاب رؤوس الأموال إلى الداخل، أو تصحيح الميزان التجاري للعراق عبر زيادة الصادرات وتعويض جزء من الاستيرادات، أو استخدام مدخلات الإنتاج والعمالة المحلية.

(٤) وجود المناطق الحرة الناجحة في العراق يساعد في حث عنصر العمل على زيادة الانتاجية، وتصحيح مسار التشغيل السائد في الوقت الحاضر والذي يغلب عليه الطابع اللإنتاجي،

(١) بيانات المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٠-٢٠١١ الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء العراقي
www.cosit.gov.iq
(٨)

إذ غالباً ما يستخدم المستثمر الأجنبي المباشر التقنيات المتقدمة والتي ترفع من مستوى إنتاجية عنصر العمل، لذا تكون قدرته على استقطاب العمالة الماهرة بدفع أجور أعلى ستكون أكبر مما هي عليه لدى المستثمر المحلي^(٢)، فيخلق ذلك بيئة عمل تقوم على المنافسة والحقائق تؤدي في النتيجة إلى زيادة الانتاجية وتصحيح مسارات التشغيل الخاطئة.

(٥) إن إمكانية إخضاع المناطق الحرة للدراسة الدقيقة والمتابعة والتقييم المستمر يمكن أن يساعد صانعي القرار في اختيار نمط التحول المناسب لحالة العراق، وفي رسم استراتيجية واضحة المعالم لعملية التحول الاقتصادي وإزالة الضبابية القائمة والانطلاق بخطى واثقة لتطبيقها.

(٢) انظر : د. أحمد ابراهيم علي: مصدر سابق، ص ١٠٨، ص ٢١١.

الاستنتاجات

تم التوصل من خلال البحث إلى العديد من الاستنتاجات التي تتعلق بفرضيته ، فضلاً عن استنتاجات أخرى ، أهمها ما يأتي :-

١. تواجه عملية التحول إلى الاقتصاد الحر في العراق تحديات خاصة تضاف إلى تحديات التحول التقليدية، وهي ناجمة عن التركيبة الثقيلة لحروب العقود السابقة والحصار الاقتصادي، الأمر الذي يجعلها أكثر تعقيداً.
٢. أن تبني نظام آلية السوق وتطبيقها في العراق يتطلب تحقيق سلسلة من الانجازات، لكن صعوبة إنجاز بعض حلقات هذه السلسلة، وفي مقدمتها تهيئة مناخ الاستثمار، سوف يعيق نجاح العملية برمتها.
٣. من الممكن أن تشكل المناطق الحرة سبيلاً لتذليل الكثير من الصعوبات التي تواجهها عملية التحول، ومحطة ملائمة للانطلاق إذا ما تم إعدادها بشكل جيد لهذا الغرض، سيما لما يحظى به العراق من مقومات طبيعية تزيد من إمكانية نجاح هذه المناطق وتمنحها ميزات عديدة للجذب.
٤. يمكن الاستفادة من إمكانية التوسع في إقامة مناطق حرة ناجحة وعلى نطاق واسع في العراق في نشر مبادئ اقتصاد السوق، وتوفير مقوماتها المادية والثقافية، وبالتالي في إنجاز عملية التحول.
٥. تتفوق المناطق الحرة على سواها من المناطق الاقتصادية المماثلة لها في الظروف العامة في معظم المؤشرات الاقتصادية، وذلك لما تتمتع به من امتيازات تشريعية وتكنولوجية وإجرائية، كما تتميز المناطق الحرة بكفاءتها بمواجهة الأزمات الاقتصادية. مما يجعلها مناسبة لاتخاذها كنقطة انطلاق لتقوية بنية الاقتصاد.
٦. تعد المناطق الحرة ملائمة كمدخل لعملية التحول في العراق، وذلك لكون هذه العملية في بداية الطريق، ولم تتحدد وجهتها بعد، وكذلك كون العراق يفتقر إلى الكثير من متطلبات القيام

بها، كالبنية التحتية والتكنولوجيا المتطورة والخبرة ورأس المال الكافي... الخ، ويمكن عبر هذه المناطق الوفاء بالعديد منها.

٧. كما تعد هذه المرحلة ملائمة لاقتحام تجربة المناطق الحرة بقوة في العراق، كون الانفتاح التجاري الحاصل فيه قد استوعب معظم التأثيرات السلبية الممكنة. بمعنى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف لن تضيق جديد من حيث التأثيرات السلبية، بل يمكن أن تكون لها تأثيرات إيجابية عديدة، سواء من حيث استقطاب رؤوس الأموال إلى الداخل، أو استخدام مدخلات الانتاج والعمالة المحلية، أو تصحيح الميزان التجاري للعراق عبر زيادة الصادرات وتعويض جزء من الاستيرادات.

التوصيات

بناءً على ما تم الخروج به في هذا البحث من استنتاجات ولغرض إيجاد سبل تذليل العقبات التي تواجه عملية التحول إلى الاقتصاد الحر في العراق نوصي بالآتي:-

١. ضرورة إيلاء المناطق الحرة جدية أكبر من قبل صانعي القرار، والإسراع في توفير البنية التحتية المتكاملة لها وكل متطلبات واحتياجات المستثمرين الأخرى، وبما يحقق الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر بالمستوى المرغوب. كما ينبغي إجراء تقييم دوري لمستويات الأداء المتحققة، وتشخيص السلبيات والإخفاقات، إن وجدت، والبحث عن أسبابها وإيجاد الحلول الناجعة لها.

٢. عند التخطيط لإقامة المناطق الحرة في العراق ينبغي استهداف المكاسب الإستراتيجية وتقديمها على المكاسب المالية الآنية، سواء من حيث الإعداد لها أو أسلوب الإدارة المتبع... الخ، وذلك للتأثيرات الإيجابية التي يمكن أن تنعكس على جوهر البنية المستقبلية لاقتصاد العراق على الأمد الطويل.

٣. الأخذ بنظر الاعتبار في المراحل الأولى للإعداد والتسويق للمناطق الحرة السعي لجذب الشركات الاستثمارية الكبرى، وتشجيعها على إقامة الصناعات العملاقة التي يمتلك فيها العراق ميزة تنافسية، كصناعة البتروكيماويات والأسمدة، والحديد والصلب والألمنيوم، إذ أن ذلك سينتقل بالمناطق الحرة إلى مرحلة النجاح، والذي سيشجع على جذب شركات أصغر حجماً لتقديم خدمات متنوعة لتلك الشركات، وبالتالي سيخلق ذلك قوى ديناميكية تلقائية وذاتية تقوم على المنافسة، تدفع باتجاه الانتقال إلى مراحل أكثر تطوراً.

٤. العمل على تهيئة مناطق العراق الأخرى للانتقال إلى المرحلة الجديدة، وإعداده للاندماج التدريجي والقدرة على التفاعل مع بيئة الانفتاح الاقتصادي، سيما وأن العراق مقبل على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وسيكون ذلك عبر السعي لوضع القواعد الأساسية لبناء الاقتصاد الحر، ومثال

ذلك، العمل على إكمال بناء النظام المؤسسي وتحسين أداؤه، وتطوير نظام التعليم بما ينسجم وحاجات العراق الحقيقية، وإعداد خطط مركزية للبنية التحتية حسب الاحتياجات المستقبلية على الأمد الطويل للحيلولة دون تقاطعها مع الخطط قصيرة الأمد،... الخ، وهو ما تتماشى مع مختلف الاستراتيجيات والسيناريوهات التي يمكن تبنيها وإمضاؤها.

٥. إيلاء اهتمام كبير للجانب الإعلامي للمناطق الحرة، وذلك عبر تبني حملات ترويج وتسويق عالمية، تعتمد مختلف وسائل الإعلام، ويشرك في ذلك الجهد سفارات وملحقيات ومؤسسات العراق في مختلف أنحاء العالم. كما يتم تشجيع المواطنين بالوسائل المختلفة على الاستثمار في هذه المناطق وحثهم على التوسع في التعامل والتفاعل معها وزيادة التشابكات الأمامية والخلفية فيما بين هذه المناطق وسائر مناطق العراق الأخرى.

المصادر

❖ المصادر العربية :-

أولاً : الكتب .

١. د. الحرازي ، محمد علي عوض : الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة) ، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٧ .
٢. د. علي ، أحمد ابراهيمي : الاستثمار الأجنبي في عالم الاقتصاد الحر والانفتاح المالي، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١ .
٣. د. العنبيكي، عبد الحسين محمد : الإصلاح الاقتصادي في العراق – تطوير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠٠٩ .
٤. د. النحراوي ، أيمن : لوجستيات التجارة الدولية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، ٢٠٠٨ .

ثانياً : الدوريات .

١. الجنابي ، بسطام : تطور مفهوم المناطق الحرة وآفاقها في العراق ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد الثالث/الرابع ، السنة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٠ .
٢. د. الطائي ، مهدي طالب إبراهيم : الأهمية الاقتصادية لإقامة منطقة حرة في إقليم كردستان (السليمانية) ، مجلة الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ، العدد ٥٧ ، بغداد ، ٢٠٠٥ .
٣. د. العاني ، تقي عبد سالم : المناطق الحرة في العراق – أهميتها وسبل تطويرها، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد

– الجامعة المستنصرية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، بغداد ، ٢٠٠٢ .

٤. د. عبد الحميد ، مناهل مصطفى: الأهمية الاقتصادية للموانئ الحرة مع الإشارة الى المنطقة الاقتصادية الحرة المقترحة في ميناء الفاو ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، المجلد ١٣ ، العدد ٤٦ ، بغداد ٢٠٠٧ .

ثالثاً : الأطاريح والرسائل الجامعية .

١. أبو تراب، تغريد قاسم محمد: واقع الخصخصة في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٧ – ٢٠٠٥) ومستقبلها في ظل إستراتيجية التنمية الوطنية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة ، البصرة ، ٢٠٠٩ .

٢. ثجيل ، ربيع قاسم : عوامل نجاح المنطقة الحرة في جبل علي وآثارها التنموية مع إشارة خاصة لإمكانية الاستفادة منها في تطوير المنطقة الحرة في خور الزبير، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة، البصرة، ٢٠٠٣ .

٣. الخزرجي، داود سلوم عبد الحسين: الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكوفة ، الكوفة ، ٢٠٠٨ .

٤. الزبيدي ، محمد ناجي محمد : فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في إنماء المناطق الحرة – دراسة نماذج مختارة لبلدان آسيوية – الصين – الإمارات العربية المتحدة – العراق ، اطروحة دكتوراه – كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٨ .

رابعاً : البحوث والدراسات.

١. د. البصري، كمال: الخيار الاستراتيجي للاقتصاد العراقي ٢٠١١ – ٢٠١٤ ، دراسة مقدمة إلى المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، بغداد، ٢٠١١ .

٢. د. بن حسين، ناجي: دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٩ .

٣. الشركاء الدوليون في العراق بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة والبنك الدولي : كتاب ملخص أوضاع العراق، مقر بعثة الأمم المتحدة، بغداد، ٢٠١٠ .

٤. د.علي، عبد القادر علي : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٤ .

خامساً : التقارير و المنشورات .

١. البنك الدولي للإنشاء والتعمير : تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٢ ، واشنطن، ٢٠١١ .

٢. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع البنك الدولي : المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ٢٠٠٨ ، الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية ، بغداد ، ٢٠٠٨ .

٣. مجلس دبي الاقتصادي: تقرير بيئة الأعمال وأداء والمنشآت والتنمية الاقتصادية في دبي، إمارة دبي ٢٠١١ .

سادساً : المواقع الالكترونية .

١. المكتبة القانونية العراقية ، الموقع الالكتروني www.iraq-lq-law.org.
 ٢. الموقع الالكتروني للبوابة الرسمية لحكومة دبي : www.dubai.ae.
 ٣. الموقع الالكتروني لمنطقة جبل علي الحرة : www.jafza.ae.
 ٤. الموقع الالكتروني الرسمي www.mofa.gov.iq.
- ❖ المصادر الأجنبية :
١. Italian Consortium for Iraqi Transport Infrastructure, IRAQI TRANSPORT MASTER PLAN-Executive Summary, (ITMP) A joint Project between Iraqi Government & Italian Government , October ٢٠٠٥
 ٢. . Dr. Kamal Al-Basri, Introduction to Iraq Economy, Commercial Attaché - Embassy of Republic of Iraq.